الأمم المتحدة

تقرير لجنة المستوطنات البشرية عن أعمال دورتها الثامنة عشرة

(١٢-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ٨ (A/56/8)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ٨ (A/56/8)

تقرير لجنة المستوطنات البشرية عن أعمال دورتها الثامنة عشرة

(١٢-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-5267

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا -	مقدمة	١
ثانيا -	تنظيم الدورة	٢
ألف -	افتتاح الدورة	٢
باء -	الحضور	٣
جيم -	انتخاب أعضاء المكتب	٥
دال -	وثائق التفويض	٦
هاء -	إقرار جدول الأعمال	٦
واو -	تنظيم العمل	٧
زاي -	عقد التبرعات لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية	٨
حاء -	عمل اللجنة الجامعة	٩
طاء -	عمل لجنة الصياغة واعتماد اللجنة للقرارات	٩
ياء -	اعتماد تقرير الدورة	١٠
ثالثا -	جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة التاسعة عشر للجنة	١٠
ألف -	مقدمة	١٠
باء -	المناقشات	١٠
جيم -	الإجراء الذي اتخذته اللجنة	١١
رابعا -	اختتام الدورة	١٢

المرفقات

الأول -	القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة	١٤
ألف -	القرارات التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٥

باء – القرارات الأخرى ١٤

الثاني – قائمة الوثائق المعروضة على لجنة المستوطنات البشرية ٤٣

الثالث – تلخيصات الرئيس للجزء رفيع المستوى للدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية، وللمشاورات بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية والحوارات مع السلطات المحلية وسائر الشركاء الآخرين ٤٦

ألف – الجزء رفيع المستوى ٤٦

باء – المشاورات بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية ٤٩

جيم – حوارات مع السلطات المحلية وسائر الشركاء الآخرين ٥١

الرابع – موجز الكلمات الافتتاحية ٥٤

ألف – كلمة السيد جرمان غارسيا دوران، رئيس لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السابعة عشرة ٥٤

باء – ملاحظات افتتاحية أدلت بها السيدة أنا كاجومولو تيبايوكا، المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ٥٤

جيم – بيان السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٥٦

دال – كلمة فخامة الرئيس دانيال توروبتيش آراب موي، رئيس جمهورية كينيا ٥٨

هاء – كلمة السيد سيد علي كترانجي، رئيس اللجنة في دورتها الثامنة عشرة ٦٠

الخامس – رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثامنة عشرة ٦٢

السادس – مساهمة الكمنولث في الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل ٦٣

أولاً- مقدمة

١ - أنشئت لجنة المستوطنات البشرية عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

٢ - ويقدم تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة إلى الجمعية العامة، وفقاً للفقرة ٦ من الجزء الثاني من القرار ١٦٢/٣٢.

٣ - وتتألف اللجنة من ٥٨ عضواً، ينتخبون لمدة أربع سنوات: ١٦ عضواً من الدول الأفريقية، و١٣ من الدول الآسيوية، و٦ من دول أوروبا الشرقية، و١٠ من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و١٣ من دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفيما يلي أعضاء اللجنة:

الجزائر**
الأرجنتين*
النمسا***
بنغلاديش***
بربادوس**
بنن**
بوليفيا*
البرازيل*
الكاميرون*
شيلي*
الصين***
كولومبيا**
كرواتيا**
الجمهورية التشيكية**
جمهورية الكونغو الديمقراطية*
إثيوبيا***
مصر***
فنلندا*
فرنسا***
غابون*
غامبيا*
ألمانيا**
اليونان**
هايتي***
الهند***
غينيا***
إيران (جمهورية - إسلامية)*
العراق***
إيطاليا***
جامايكا***
اليابان*
الأردن**
كينيا**
ليتوانيا*
مدغشقر***
ماليزيا**
مالي*
المكسيك**
المغرب**
النرويج**
باكستان*
الفلبين**

جمهورية مولدوفا***	تركيا*
الاتحاد الروسي*	أوغندا**
السنغال*	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*
أسبانيا**	الولايات المتحدة الأمريكية*
سري لانكا**	الإمارات العربية المتحدة***
السويد***	جمهورية تترانيا المتحدة***
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة***	فييت نام**
ترينيداد وتوباغو***	

* تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.
** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
*** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٤ - وعقدت الدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية في مقر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في نيروبي، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٥ - افتتح الدورة السيد جيرمان غارسيا دوران، رئيس اللجنة في دورتها السابعة عشرة، وذلك يوم الاثنين ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١. ويرد موجز لبيانه في المرفق الرابع لهذا المحضر.

٦ - وسبق البيان الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس عرضٌ قدمه ٢٠٠ من طلبة المدارس الابتدائية، بينهم طلاب معاقون بصرياً وأطفال شوارع، أمضوا اليومين الماضيين في بناء ''سفينة المستقبل'' التي تمثل فهمهم للحياة في المدن. وقد ألقوا قصائد وأنشدوا أُغنيات عن موضوع المياه وأجروا احتفال ''تجميع الصفوف من أجل المياه''.

٧ - وعقب إلقاء السيد غارسيا دوران بيانه تلت، السيدة آنا كاجومولو تيبايوكا المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) رسالة من الأمين العام. ويرد نص رسالة الأمين العام في المرفق الخامس أدناه.

٨ - ثم ألقت السيدة آنا كاجومولو تيبايوكا المديرة التنفيذية لمركز (الموئل) بيان السياسة العامة. ويرد موجز لبيانها في المرفق الرابع أدناه.

٩ - واستمعت اللجنة كذلك إلى بيانٍ من السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويرد موجز لبيانه في المرفق الرابع أدناه.

١٠ - وبعد ذلك ألقى الرئيس دانيال توروبتيش آراب موي، رئيس جمهورية كينيا، خطاباً في اللجنة وافتتح الدورة. ويرد موجز لبيانه في المرفق الرابع أدناه.

باء - الحضور

١١ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة:

الجزائر
الأرجنتين
النمسا
بنغلاديش
بربادوس
البرازيل
الكاميرون
شيلي
الصين
كولومبيا
كرواتيا
الجمهورية التشيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
مصر
إثيوبيا
فنلندا
فرنسا
غامبيا
ألمانيا
اليونان
الهند
إيران (جمهورية - إسلامية)
العراق
إيطاليا
جامايكا
اليابان
كينيا
مدغشقر
ماليزيا
مالي
المكسيك
المغرب
النرويج
باكستان
الفلبين
الاتحاد الروسي
السنغال
أسبانيا
سري لانكا
السويد
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
تركيا
أوغندا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
جمهورية تترانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية

١٢ - وشاركت في الدورة بصفة مراقب الدول التالية غير الأعضاء في اللجنة:

البحرين
بلجيكا
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
كندا
جزر القمر
كوت ديفوار
قبرص
الدانمرك
جيبوتي
غانا
هنغاريا
إندونيسيا
إسرائيل
الكويت
ملاوي
موزامبيق
ناميبيا
هولندا
نيجيريا
بولندا
البرتغال
جمهورية كوريا
رومانيا
رواندا
المملكة العربية السعودية
سيراليون
سلوفاكيا
الصومال
جنوب أفريقيا
السودان
سوازيلند
سويسرا
تايلند
تونس
فنزويلا
اليمن
يوغوسلافيا
زامبيا
زمبابوي

١٣ - وكان الكرسي الرسولي ممثلاً بمراقب.

١٤ - وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٥ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة:

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٦ - وكذلك كانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة: أمانة الكمنولث ، مؤسسة الموئل والإسكان في أفريقيا (المأوى - أفريقيا).

١٧ - وحضر الاجتماع أيضاً ممثلو الرابطات الوطنية والإقليمية والدولية للسلطات المحلية التالية: اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية، الرابطة الكينية لسلطات الحكم المحلي، مبادرة بريمين، مبادرة بناء القدرات للقرن ٢١، مجلس السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا (التابع لمجلس أوروبا)، الاتحاد الدولي للسلطات المحلية.

١٨ - ومثلت أيضاً السلطات المحلية للمدن التالية: بلدية الله أباد، بلدية دبي، ليبرفيل (غابون)، موسكو، بلدية ريو دي جانيرو.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك مثلت في الدورة ٨٤ منظمة غير حكومية. ويمكن الاطلاع في القائمة النهائية للمشاركين المتاحة بالرمز HS/C/18/INF/5 على قائمة كاملة بالمنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة إلى جانب أسماء وعناوين ممثليها.

٢٠ - ومثلت في الدورة منظمة واحدة تابعة للقطاع الخاص.

٢١ - وكان البرلمانيون العالميون المعنيون بالموئل مُمَثلين أيضاً في الدورة.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٢٢ - تم في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، انتخاب السيد سيد علي كترانجي (الجزائر) رئيساً للجنة في دورتها الثامنة عشرة.

٢٣ - وأُنتخب أعضاء المكتب الآخرون التالية أسماؤهم للدورة:

نواب الرئيس: السيد س.ك. باتاتشاريا (بنغلاديش)

السيد خوسيه لويس كاسال (الأرجنتين)

السيد اليكساندر إيغناتييف (الاتحاد الروسي)

المقرر: السيد عثمان منكو بيوك دفراس (تركيا)

٢٤ - وفي أعقاب انتخابه أدلى السيد كترانجي ببيانٍ يرد موجز له في المرفق الرابع أدناه.

دال - وثائق التفويض

٢٥ - قدم المكتب، عملاً بالفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الداخلي للجنة، تقريراً إلى اللجنة في جلستها العامة السابعة المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، أبلغها فيه أنه فحص وثائق التفويض التي قدمتها الوفود الحاضرة للدورة الثامنة عشرة للجنة ووجد أنها سليمة. واعتمدت اللجنة تقرير المكتب عن وثائق التفويض في جلستها العامة السابعة.

هاء - إقرار جدول الأعمال

٢٦ - أقرت اللجنة في جلستها العامة الأولى المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة الوارد في الوثيقة HS/C/18/1، على النحو التالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - وثائق التفويض.

٣ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٤ - أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): التقرير المرحلي للمديرة التنفيذية.

٥ - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني):

(أ) التنفيذ المحلي لجدول أعمال الموئل بما في ذلك دور السلطات المحلية؛

(ب) التعاون الدولي واستعراض الآليات لرصد تنفيذ جدول أعمال الموئل؛

(ج) الدروس المستخلصة من أفضل الممارسات والشراكات في توفير المأوى الملائم للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر.

٦ - موضوعان خاصان:

(أ) ضمان الحيازة؛

(ب) حُسن الإدارة الحضرية.

٧ - برنامج عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٨ - مسائل التنسيق:

(أ) التعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) التعاون مع الوكالات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) المسائل الناشئة عن قرارات الأجهزة التشريعية الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والتي يوجه انتباه اللجنة إليها.

٩ - مواضيع للدورة التاسعة عشرة والدورات المقبلة للجنة.

١٠ - مسائل أخرى.

١١ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة التاسعة عشرة للجنة.

١٢ - اعتماد تقرير الدورة.

١٣ - اختتام الدورة.

واو - تنظيم العمل

٢٧ - أنشأت اللجنة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، لجنة جامعة للدورة وأحالت إليها بنود جدول الأعمال ٦ (أ) و ٦ (ب) و ٧ و ٨ و ٩. أما بقية بنود جدول الأعمال فتم النظر فيها في الجلسات العامة..

٢٨ - وفي أعقاب مشاورات أُجريت مع مكتب لجنة المستوطنات البشرية ولجنة الممثلين الدائمين لدى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وكما هو مقترح في جدول الأعمال المؤقت المنقح المشروح (HS/C/18/1/Add.1/Rev.1، المرفق الثالث، الفقرات ٤ - ١١)، تقرر أن تقسم الجلسة العامة عملها إلى ثلاثة أجزاء: الأول، جزء رفيع المستوى عُقد في الفترة من ١٢ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، ونظرت خلاله اللجنة في البندين

٤ و ٥؛ والثاني، مشاورات بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية، وانعقد في يوم ١٣ شباط/فبراير؛ والجزء الثالث، حوارات مع السلطات المحلية وسائر الشركاء وعقد يوم ١٤ شباط/فبراير.

٢٩ - وترد تلخيصات الرئيس للمناقشات التي جرت في الجزء رفيع المستوى، والمشاورات بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية والحوارات مع السلطات المحلية وسائر الشركاء في المرفق الثالث أدناه.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بإنشاء لجنة صياغة للنظر في مشاريع القرارات.

زاي - عقد التبرعات لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية

٣١ - في الجلسات العامة الثالثة والرابعة والسابعة، وعملاً بقرار اللجنة ٨/٨ الذي دعا إلى تعهدات بدعم مالي يُلتزم بها في الدورات العادية للجنة، أعلن عدد من الوفود المشاركة أو كرر إعلان تعهدات بأسماء حكوماتهم بالمبالغ التالية لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية للسنة ٢٠٠١:

		ما يعادله تقريبا بالدولار الأمريكي
الجزائر		١٠ ٠٠٠
النمسا	٩٦٠ ٠٠٠ شلن نمساوي	٦٤ ١٢٣
بنغلاديش		١ ٥٠٠
بوركينا فاسو		١ ٢٠٠
الكاميرون		٢٨ ٥٧١
الصين	٦٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة	٦٠ ٠٠٠
	و ٢٥٠ ٠٠٠ يوان رينمني	٣٠ ٢٤٤
كولومبيا		١٢ ٠٠٠
الهند		١٠٠ ٠٠٠
إسرائيل		٧ ٥٠٠
كينيا		٤٤ ٠٠٠
مدغشقر	١٠٠ مليون فرنك مالاغاشي	١٥ ٩٨٠
ماليزيا		١٥ ٠٠٠

ناميبيا	١٠٠ ٠٠٠ دولار ناميبي	١٢ ٧٠٦
النرويج	٥ ملايين كرون نرويجي	٥٦١ ٧٩٨
بولندا		١٠ ٠٠٠
جمهورية كوريا		١٥ ٠٠٠
الاتحاد الروسي		١٠٠ ٠٠٠
السويد	٧ ملايين كرون سويدي	٧٢٨ ٠٧٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	مليون جنيه استرليني	١ ٤٤٩ ٢٧٥
جمهورية تترانيا المتحدة	٥ ملايين شلن تترانى	٦ ٢٨٩
زامبيا		١٠ ٠٠٠
زمبابوي	٢٠٠ ٠٠٠ دولار زمبابوي	٣ ٦٣٦
المجموع		**٣ ٢٨٦ ٨٩٢**

حاء – عمل اللجنة الجامعة

٣٢ – عقدت اللجنة الجامعة التي رأسها السيد س. ك. باتاتشاريا (بنغلاديش) نائب رئيس لجنة المستوطنات البشرية خمس جلسات في الفترة من ١٢ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١.

طاء – عمل لجنة الصياغة واعتماد اللجنة للقرارات

٣٣ – عقدت لجنة الصياغة التي رأسها السيد خوسيه لويس كاسال (الأرجنتين)، نائب رئيس اللجنة، عشر جلسات خلال الفترة بين ١٣ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. ومن أصل ١٣ مشروع قرار كانت معروضة على اللجنة، توصلت إلى اتفاق بشأن ١٠ مشروعات قرارات منها. وتم سحب قرار بشأن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب على الصغار (HS/C/18/CRP.6).

٣٤ – ولم تتمكن لجنة الصياغة من التوصل إلى توافق في الآراء حيال مشروعي قرارين بشأن إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية فيما بين الدورات تابعة للجنة المستوطنات البشرية (HS/C/18/L.10)، وبشأن المستوطنات البشرية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (HS/C/18/CRP.2/Rev.2). وقدم مشروعا القرارين مباشرة إلى الجلسة العامة للنظر فيهما.

٣٥ - اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الثامنة، مشروع القرار المتعلق بإنشاء لجنة الممثلين الدائمين بوصفها هيئة فرعية فيما بين الدورات للجنة وذلك بعد بيان أدلى به ممثل للأمانة أفاد فيه بأن اعتماد القرار لن تترتب عليه آثار لا على البرنامج ولا على الميزانية.

٣٦ - وفي جلستها العامة الثامنة، أجرت اللجنة تصويتاً بمناداة الأسماء بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على مشروع القرار المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتمد مشروع القرار بأغلبية ٢٢ صوتاً مقابل صوت واحد و٢١ صوتاً ممتنعاً عن التصويت.

٣٧ - وترد القرارات بالصيغة التي اعتمدتها لجنة المستوطنات البشرية، في المرفق الأول أدناه، مع بيان تاريخ اعتمادها والجلسة التي اعتمدت فيها. وباستثناء ما أُشير إليه خلافاً لذلك في المرفق الأول، اعتمدت جميع القرارات بتوافق الآراء.

ياء - اعتماد تقرير الدورة

٣٨ - اعتمدت اللجنة محضر الأعمال هذا في جلستها العامة السابعة المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١.

ثالثاً - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة التاسعة عشرة للجنة

ألف - مقدمة

٣٩ - نظرت اللجنة في البند ١١ في جلستها العامة السابعة المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. وكان معروضا عليها مذكرة من المدير التنفيذي بشأن جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة التاسعة عشرة للجنة المستوطنات البشرية (HS/C/18/14).

باء - المناقشات

٤٠ - كان هناك اتفاق عام مع توصية الأمانة بأن تعقد الدورة التاسعة عشرة للجنة في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠٠٣. وأشارت بعض الوفود إلى المشاكل التي نشأت أثناء الدورة الحالية بسبب انعقادها بعد الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مباشرة، وطالبوا ببذل بعض الجهد لضمان ألا تتبع الدورة التالية للجنة بشكل مباشر أي اجتماعات أخرى من قبيل اجتماعات لجنة التنمية المستدامة أو تتعارض معها.

٤١ - وفيما يتعلق بمدة الدورة القادمة انقسمت الآراء فيما بين الوفود، إذ فضّل بعض الوفود، نظرا لاعتبارات التوفير في النفقات سواء للمركز أو للوفود، أن تكون مدة الدورة خمسة أيام، ولاحظوا في هذا الصدد أنه على الرغم من ازدحام جدول أعمال الدورة الحالية فقد أنجزت اللجنة كل أعمالها. وطالب آخرون بالعودة إلى نظام الدورة ذات الثمانية أيام، كما أوصت بذلك الأمانة، وهم يرون أن دورة الخمسة أيام مرهقة لأنها تحتاج إلى جلسات صياغة تستمر طول الليل؛ والأهم من ذلك أن هذه الدورات تتطلب عقد اجتماعات جانبية وأحداثا أخرى على هامشها، وهذا يؤثر على المشاركة الكاملة للوفود الصغيرة.

جيم - الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٤٢ - قررت اللجنة في جلستها العامة السابعة المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، أن تعقد دورتها التاسعة عشرة في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في نيروبي. وفي الجلسة ذاتها قررت اللجنة اعتماد جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها التاسعة عشرة:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - وثائق تفويض الممثلين.

٣ - اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٤ - أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): تقرير مرحلي للمديرة التنفيذية.

٥ - متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

٦ - موضوعان خاصان:

(أ) استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجيات المأوى النافعة للفقراء؛

(ب) البُعْدْ الريفي للتنمية الحضرية المستدامة.

٧ - تقرير المديرة التنفيذية عن الحوارات بشأن اللامركزية الفعالة وتعزيز السلطات المحلية.

٨ - برنامج عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٩ - الخطة المتوسطة الأجل المقترحة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

١٠ - مسائل التنسيق:

(أ) التعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) التعاون مع الوكالات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) مسائل ناشئة عن قرارات الأجهزة التشريعية الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي يوجه انتباه اللجنة إليها.

١١ - مواضيع للدورة العشرين والدورات المقبلة للجنة.

١٢ - مسائل أخرى.

١٣ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة العشرين للجنة.

١٤ - اعتماد تقرير الدورة.

١٥ - اختتام الدورة.

رابعاً - اختتام الدورة

٤٣ - قالت المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الختامية إن الدورة قد أتاحت لها الدخول في مناقشات موضوعية مع الوفود بشأن مستقبل المركز وبشأن اتجاه المستوطنات البشرية في التنمية الدولية، بعد انقضاء ما يقارب الخمس سنوات على الموئل الثاني. وأشارت إلى أن الوفود شاركت في مناقشات مكثفة بشأن بنود جدول الأعمال، مع إجراء مفاوضات بناءة للغاية بشأن القرارات، وفي حوارات هامة تمت بين الشركاء في جدول أعمال الموئل وفي سلسلة من الوقائع التي نظمت على الهامش بشأن مسائل تهم مستقبل المستوطنات البشرية.

وقالت إن الدورة الثامنة عشرة كانت ناجحة جداً واعتمدت قرارات هامة للغاية فيما يتعلق بإنعاش المركز وعمله مع الحكومات والشركاء من المجتمع المدني.

٤٤ - وأعربت عن سرورها بوجه خاص لأن إدراج الحوارات مع الشركاء في المناقشات التي جرت في الجلسات العامة الذي استحدث فقط في الدورة الأخيرة للجنة، قد أضحى عنصراً أساسياً في عمل اللجنة. وقد تركت في نفسها انطباعاً طيباً الإشارات المتكررة من العديد من الوفود إلى أهمية الرؤية الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدت في الدورة السابقة. وقالت إن هذا ساهم في تأكيد وتعزيز ما حظي به المركز من تأييد لتركيزه على الأنشطة المعيارية؛ وقد أشارت المناقشات التي دارت أثناء الدورة الثامنة عشرة إلى النتائج الإيجابية جداً للاستراتيجية الجديدة.

٤٥ - ولاحظت مع الارتياح أن الدورة الثامنة عشرة قد أكدت أهمية ضمان الحيازة والحكم الحضري في تحقيق توفير المأوى الكافي للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. وأضافت إلى ذلك قولها إن الدعوة المحددة التي وجهت إلى الحكومات وجميع الشركاء الآخرين للمركز بشأن تعبئة المزيد من المساهمات للحملتين، قد جاء في حينه ويُفهم منه بوضوح على أنه تأييد من جانب اللجنة.

٤٦ - وقالت إن المناقشة المكثفة التي جرت بشأن برنامج العمل والميزانية والموافقة التي تلتها قد أكدتا أن إنعاش المركز عملية جارية. واستمرار الدعم من الدول الأعضاء أمر حيوي، إذا أريد تعزيز قدرة المركز للاضطلاع بولايته بوصفه نقطة اتصال في منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الموئل.

٤٧ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة

		تاريخ الاعتماد	الصفحة
	ألف - القرارات التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي		
١/١٨	إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية عاملة بين الدورات للجنة المستوطنات البشرية	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	١٥
	باء - القرارات الأخرى		
٢/١٨	المواضيع الرئيسية للدورة التاسعة عشرة للجنة	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	١٨
٣/١٨	الحملتان العالميتان من أجل ضمان الحيازة وحُسن الإدارة الحضرية	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	١٨
٤/١٨	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢ والتعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٢١
٥/١٨	التعاون الدولي واستعراض الآليات لرصد تنفيذ جدول أعمال الموئل	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٢٤
٦/١٨	برنامج عمل وميزانية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٢٦
٧/١٨	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٢٩
٨/١٨	الشباب	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٣١
٩/١٨	إعادة إنعاش مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٣٣
١٠/١٨	دور السلطات المحلية	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٣٥
١١/١٨	تكثيف الحوار بشأن اللامركزية الفعالة وتعزيز السلطات المحلية داخل إطار تنفيذ جدول أعمال الموئل	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٣٨
١٢/١٨	المستوطنات البشرية الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	٤٠

ألف – القرارات التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١/١٨ – إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية عاملة بين الدورات للجنة المستوطنات البشرية

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى قراراتها ٨/١٢ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٨٩، و٣/١٣ المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩١، و٩/١٥ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥ و٨/١٦ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، وبالأخص قرارها ٥/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضاً إلى النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة إلى المادتين ٢٤ و٢٧، وإلى النظام الداخلي للجنة المستوطنات البشرية،

وإذ تحيط علماً بتقرير المديرة التنفيذية بشأن دور لجنة الممثلين الدائمين لدى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)[(١)]،

وإذ تسلم وترحب بالدور الذي تؤديه لجنة الممثلين الدائمين وفقاً للقرارات آنفة الذكر،

وإذ تشدد على أهمية وجود هياكل حاكمة كفؤة وشفافة وذات طابع تمثيلي للمركز تمكنه من الوفاء بدوره وولايته على النحو الوارد في قراري الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وبالأخص في تنفيذ إعلان اسطنبول[(٢)] وجدول أعمال الموئل[(٣)]،

إذ تشير إلى أن شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي ستقدم خدمات الترجمة الشفوية لمداولات لجنة الممثلين الدائمين دون تحميل المركز أية تكلفة، وذلك بمجرد أن تنشأ اللجنة رسمياً،

١ – **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية للجنة المستوطنات البشرية فيما بين الدورات؛

---

(١) HS/C/18/2/Add.2 و Add.2/Corr.2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، (A/CONF.165/14) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المصدر السابق، المرفق الثاني.

٢- **تقرر**، أن تشكل لجنة الممثلين الدائمين بمجرد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هيئة رئاسية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لما بين الدورات، وأن يعمل المركز بوصفه أمانة لها، وأن تكون لها الاختصاصات التالية:

(أ) أن تستعرض وترصد داخل إطار السياسات العامة والميزانية للجنة، تنفيذ برنامج عمل المركز وكذلك تنفيذ قرارات لجنة المستوطنات البشرية؛

(ب) أن تستعرض مشروع برنامج عمل وميزانية المركز أثناء قيام المركز بإعدادهما؛

(ج) أن تعد مشاريع مقررات وقرارات لكي تنظر فيها اللجنة؛

(د) أن تجتمع أربع مرات في السنة على الأقل، بمشاركة المديرة التنفيذية للمركز في أعمالها؛

٣ - **تزكّي** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تتكون الهيئة الفرعية من ممثلي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في وكالاتها المتخصصة المعتمدة لدى المركز؛

٤ - **تزكّي كذلك** إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تنتخب الهيئة الفرعية مكتباً لها يتكون من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر لفترة سنتين، مع مراعاة مبدأي التناوب والتمثيل الجغرافي المنصف؛

٥ - **تأذن** لمكتب لجنة المستوطنات البشرية أن ينشئ، بعد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة الفرعية لما بين الدورات؛

٦ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يبت في لغات العمل للجنة الممثلين الدائمين وفقاً لما يلي:

(أ) أن تستخدم لجنة الممثلين الدائمين خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي للترجمة الشفوية إما بلغات العمل الثلاث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، مع مراعاة أن خدمات الترجمة الشفوية سيوفرها مكتب الأمم المتحدة بنيروبي دون تحميل لجنة الممثلين الدائمين أية تكلفة؛

(ب) أن تجري لجنة الممثلين الدائمين أعمالها، وفقاً لما هو معمول به في أماكن أخرى في منظومة الأمم المتحدة، على أساس ورقات غرفة الاجتماع التي تعمم باللغات التي تقدم بها؛

(ج) أن تعتبر كل الوثائق المقدمة من لجنة الممثلين الدائمين إلى لجنة المستوطنات البشرية وثائق رسمية من وثائق اللجنة؛

٧ - **تقرر** أن تستعرض في دورتها التاسعة عشرة مسألة اللغات المستخدمة في لجنة الممثلين الدائمين، على أساس نتيجة المداولات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٨ - **تطلب** إلى رئيس لجنة الممثلين الدائمين أن يقدم تقريراً عن أعمال لجنته، إلى لجنة المستوطنات البشرية؛

٩ - **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد المقرر التالي:

"**إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

"**إذ يشير** إلى نظامه الداخلي، وبخاصة المادتين ٢٤ و٢٧؛

"**وقد نظر** في توصية لجنة المستوطنات البشرية بشأن إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية للجنة عاملة بين الدورات، وفقاً للوارد في قرار اللجنة ١/١٨ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ ؛

"**وإذ يسلم** بالحاجة إلى وجود هيئة فرعية ذات ولاية صحيحة تستطيع أن تتصرف خلال فترة ما بين الدورات فيما يتعلق باستعراض ورصد تنفيذ المقررات والقرارات التي تعتمدها اللجنة ؛

"١ - **يوافق** على إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية لما بين الدورات للجنة المستوطنات البشرية، ويؤيد الاختصاصات الممنوحة لها من اللجنة؛

"٢ - **يقرر** أنه يجوز للجنة الممثلين الدائمين أن تنشئ هيئات فرعية بدون قرار مسبق من المجلس أو من لجنة المستوطنات البشرية؛

"٣ - **يدعو** لجنة المستوطنات البشرية إلى تعديل نظامها الداخلي ليأخذ في الاعتبار إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية للجنة المستوطنات البشرية لما بين الدورات؛

"٤ - **يطلب** إلى لجنة المستوطنات البشرية والأمين العام تقديم تقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار الحالي".

١٠ - **ترجو** من المديرة التنفيذية أن تتخذ الإجراء اللازم بشأن إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كهيئة فرعية للجنة المستوطنات البشرية وذلك داخل إطار المصروفات الموجودة

للتشغيل غير الرسمي للجنة الممثلين الدائمين فحسب وبدون الإخلال بأي موارد جديدة قد تتاح مستقبلا؛

١١ - **ترجو** من المديرة التنفيذية أن تقدم تقارير عن تنفيذ هذا القرار إلى لجنة الممثلين الدائمين وإلى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها التاسعة عشرة.

الجلسة الثامنة

١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

٢/١٨ - المواضيع الرئيسية للدورة التاسعة عشرة للجنة

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى الأهداف والمبادئ والالتزامات والتوصيات الواردة في جدول أعمال الموئل[٣] عن ''المأوى الكافي للجميع'' و ''تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر''،

وإذ تشير إلى تقرير المديرة التنفيذية عن المواضيع الرئيسية للدورة التاسعة عشرة وللدورات المقبلة للجنة[٤]،

تقرر أن يكون الموضوعان الرئيسيان الخاصان للدورة التاسعة عشرة للجنة المستوطنات البشرية هما التنمية الحضرية والاستراتيجيات النافعة للفقراء، والبعد الريفي للتنمية الحضرية المستدامة.

الجلسة الثامنة

١٦شباط/فبراير ٢٠٠١

٣/١٨ - الحملتان العالميتان من أجل ضمان الحيازة وحُسن الإدارة الحضرية

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى أهداف ومبادئ والتزامات وتوصيات جدول أعمال الموئل[٣] بشأن ''المأوى الكافي للجميع'' و ''التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالمٍ آخذ في التحضر''،

(٤) HS/C/18/13.

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٠٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي يؤيد ''حملتين عالميتين، متعلقتين بضمان الحيازة والإدارة الحضرية، باعتبارهما مُدخَلَيْن استراتيجيين لتنفيذ جدول أعمال الموئل تنفيذاً فعالا'' والقرار ١/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ للجنة المستوطنات البشرية بشأن نفس الموضوع،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأنشطة الأولية التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لوضع تصورات الحملتيْن وتنفيذهما، بما في ذلك تدشين الحملة العالمية لضمان الحيازة والأنشطة والشراكات الجارية من أجل الحملة العالمية لتحسين الإدارة الحضرية، وفي هذا الصدد الدعم المالي الذي ورد فعلاً من عدد من الدول الأعضاء،

وإذ تلاحظ أيضاً مع التقدير الشراكات النشطة المنشأة مع الشركاء في جدول أعمال الموئل حول الحملتيْن، وإدراكاً منها للأنشطة التي بدأت داخل إطار علاقات العمل القائمة والآخذة في الظهور،

وإذ تلاحظ بقلق عدم كفاية توفير الأراضي المعقولة الكلفة في المناطق الحضرية، وتوسع المستوطنات غير النظامية، وتزايد الفقر الحضري واستمرار استبعاد فقراء الحضر، وعلى وجه الخصوص الأسر التي ترأسها النساء،

وإذ تقر بأهمية ضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة في توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وتسلم بالحاجة إلى مواصلة وتوسيع نطاق عملية عريضة القاعدة وشاملة وعالمية تشارك فيها الحكومات على جميع المستويات، بما فيها السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ومن بينها المنظمات التي تمثل من لا يمتلكون مأوىً ملائماً ومن لا مأوى لهم، وجميع الشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل في تنفيذ أنشطة الحملتين على جميع المستويات،

وإذ تضع في كامل اعتبارها الأُطر المؤسسية والقوانين الوطنية والمراحل المختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد،

وإذ تضع أيضاً في اعتبارها استصواب قيام بعض البلدان بتكييف تشريعاتها أو بسنّ تشريعات وفقاً لمتطلبات المستوطنات البشرية،

وإذ تلاحظ أن مصطلح ''معيار'' يشير إلى معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متفق عليها عموماً ولا ينبغي أن تُفهم على أنها تعني أنه يُراد تنفيذها بصكوك قانونية ملزمة،

أولا – ضمان الحيازة

١ – **تحيط علماً** بتقرير المديرة التنفيذية عن الحملة العالمية لضمان الحيازة[٥] وتشدد على ضرورة أن تنظر البلدان في إجراءات مناسبة للمتابعة؛

٢ – **تحيط علماً** بالحاجة إلى خبرات تقنية وقانونية داخل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للاضطلاع بأنشطة حملة ضمان الحيازة؛

٣ – **تدعو** الحكومات إلى أن تضع، في حدود أُطرها القانونية، إجراءات على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تمكين الناس من الحصول على الأرض على قدم المساواة وتعزيز ضمان حيازة المسكن مع إيلاء اعتبار خاص للنساء ومن يعيشون في فقر؛

٤ – **ترحب** بالأنشطة المشتركة التي بدأها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمنظمات ذات الصلة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وفي هذا السياق وتمشياً مع جميع الفقرات المتصلة بضمان الحيازة في الفصلين الثالث والرابع من جدول أعمال الموئل، تطلب من المديرة التنفيذية، كجزء من حملة ضمان الحيازة، وضع مبادئ توجيهية استشارية مناسبة آخذة في الاعتبار التشريعات والأوضاع والأولويات الوطنية لمختلف البلدان.

ثانيا – حُسْنْ الإدارة الحضرية

تحيط علماً بالمبادرة الخاصة بتوضيح وتعزيز المدن الشاملة – التي كانت تسمى سابقاً بالمدن التوضيحية – كوسيلة للدعوة وبناء القدرات، وتهيب بالحكومات دعم هذه المبادرة في مسعاها لدفع التطبيق العملي للمعايير غير الملزمة لكلتا الحملتين إلى الأمام.

ثالثا – الحملتان العالميتان

١ – **تطلب** إلى المديرة التنفيذية إنشاء قدرة استشارية قانونية داخل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتوفير المساعدة القانونية فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية والتشريعات الإسكانية، وبخاصة للحملتين العالميتين لضمان الحيازة والإدارة الحضرية المحسنة؛

---

(٥) HS/C/18/6.

٢ - **تدعو** المديرة التنفيذية إلى كفالة استمرار توسيع نطاق الحملتين العالميتين عبر الحوار المبدئي وزيادة التوعية وبناء القدرات والتعاون التقني؛

٣ - **تدعو** جميع الحكومات إلى التعاون مع الشركاء في منظمات المجتمع المدني، وفي حدود أُطر تشريعاتها، لبدء وتشجيع إقامة حوار ودراسة معايير ضمان الحيازة وحُسن الإدارة الحضرية على جميع المستويات وتبادل تجاربها مع المركز لاتخاذ مزيد من الإجراءات الملائمة؛

٤ - **تدعو** جميع أصحاب المصلحة وشركاء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تنفيذ الحملتين العالميتين لضمان الحيازة والإدارة الحضرية إلى أن تعبئ، على أرفع مستوى ممكن، دعمها ومساهماتها، وإلى إضفاء الصفة الرسمية على شراكاتها مع المركز لتحقيق أهداف الحملتين؛

٥ - **تدعو** جميع الحكومات ووكالات الدعم الخارجي القادرة على توفير الدعم المالي والتقني إلى أن تقدمه للحملة العالمية لضمان الحيازة والحملة العالمية من أجل الإدارة الحضرية، لتمكين البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً وشركائها من الوطنيين والمحليين في الموئل في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحملتين؛

٦ - **تشجع** المديرة التنفيذية على البدء في جميع أشكال الشراكات وأن تضع إجراءات تهتم بشكل خاص ببناء القدرات وتخفيف حدة الفقر بهدف تنفيذ الحملتين العالميتين؛

٧ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إليها تقريراً في دورتها التاسعة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الثامنة
١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

٤/١٨ - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ والتعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ المعنون ''تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية''،

وإذ تضع في اعتبارها القرار ١٩٩/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن التعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تلاحظ أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، والتعاون بين المركز وبين البرنامج بالنسبة إلى التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١[٦] وجدول أعمال الموئل[٣]، ولا سيما الفروع جيم، ودال، وهاء من الفصل الرابع منه،

وإذ تشير إلى قراريها ٨/١٥ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥ و٢٠/١٦ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن التعاون بين المركز وبين البرنامج في برنامج المدن المستدامة وكذلك قرارها ٦/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن آراء لجنة المستوطنات البشرية في تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية،

وإذ تضع في الاعتبار أهمية تقوية الأمم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية، وكفالة مشاركة المركز التامة في عمل فريق الإدارة البيئية، والحاجة إلى إشراك المجموعات الرئيسية في عمل المركز، وأهمية الإعلام والرصد، وتعزيز بناء القدرات والمساعدة التقنية، وخاصة في البلدان النامية، ووضع مؤشرات للمستوطنات البشرية،

وإذ تحيط علماً بالتقرير المرحلي المشترك للمديرين التنفيذيين للمركز والبرنامج عن التعاون بين المركز والبرنامج[٧]،

وإذ تلاحظ أهمية التعاون في إطار مجالات المواضيع الأربعة الواردة في التقرير المرحلي المشترك ألا وهي: تقييم أوضاع البيئة في المستوطنات البشرية؛ والجوانب البيئية لسياسات المستوطنات البشرية الريفية منها والحضرية - وتخطيطها وإدارتها، والتكنولوجيا السليمة والملائمة بيئياً في مجال المستوطنات البشرية؛ والبحث والتدريب ونشر المعلومات عن تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها بطريقة سليمة بيئياً - وبوجه خاص إنجازات البرنامج المشترك للمدن المستدامة، والمنتدى البيئي الحضري المشترك، وفريق العمل المعني بالبلقان المشترك بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج المشترك لإدارة المياه للمدن الأفريقية،

---

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.93.I.8، والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٧) HS/C/18/10.

وإذ تلاحظ بقلق أن مستقبل التعاون طويل الأجل في برنامج المدن المستدامة المشترك، يشوبه الغموض نظراً إلى عدم تمكن المركز أو البرنامج من تكريس الموارد الضرورية لمساهمات كل منهما لعام ٢٠٠١ وما بعده،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز قدرة المركز في مقره بنيروبي، وضمان توفير ما يلزم من الدعم والموارد المالية المستقرة والكافية والتي يمكن التنبؤ بها،

١ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل العمل على التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢ الذي دعا إلى تعزيز الأمم المتحدة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية من خلال الجهود التي يبذلها المركز؛ بتكثيف التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) داخل إطار ولاية كل منهما والهوية البرنامجية والتشغيلية المستقلة لكل منهما؛ وبالإعداد لإنشاء فريق الإدارة البيئية؛ وبإشراك المجموعات الرئيسية والمجتمع المدني في عمل المركز؛ وبتعزيز قدراته في مجال المعلومات والرصد؛ وبتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية؛ ومواصلة تطوير المؤشرات في مجال البيئة والمستوطنات البشرية؛

٢ - **تطلب كذلك** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل توسيع التعاون بين المركز والبرنامج؛

٣ - **تطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل تعزيز الأنشطة الأساسية للمركز من أجل الارتقاء به كمَجمع للخبرات المتميزة في ميدان المستوطنات البشرية؛

٤ - **تطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية التوسع في العمل المشترك في برنامج إدارة المياه للمدن الأفريقية وأن تنشئ آلية لتنسيق عملية صنع القرارات وللإشراف؛

٥ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل التعاون في التقييم المشترك لدرجة تعرُّض المستوطنات البشرية للكوارث الطبيعية والكوارث الاصطناعية وفي العملية المشتركة لوضع استراتيجيات التقليل من هذا التعرض وتنفيذها؛

٦ - **تحث** الأمين العام على توفير الموارد اللازمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة للمركز لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفقاً لممارسات الميزانية المعمول بها حالياً؛

٧ - **تشجع** جميع الحكومات على أن تدعم بصورة نشطة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢، والتعاون بين المركز وبين البرنامج تقنياً ومالياً؛

٨ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، إلى اللجنة في دورتها التاسعة عشرة.

الجلسة الثامنة

١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

٥/١٨ – التعاون الدولي واستعراض الآليات لرصد تنفيذ جدول أعمال الموئل

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تُشير إلى قرارها ١٧/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن التعاون الدولي لتنفيذ جدول أعمال الموئل،

وإذ تُشير أيضاً إلى الفقرة ١٩٥ من جدول أعمال الموئل،[٣] التي تشدد على أن مسؤولية تنفيذ جدول أعمال الموئل هي أولاً مسؤولية كل بلد على المستويين الوطني والمحلي داخل الإطار القانوني لكل بلد، وإن كانت تدرك، أن الانخفاض العام في المساعدات الإنمائية الرسمية مصدر قلق بالغ،

وإذْ تُشير كذلك إلى الفقرة ٢١١ من جدول أعمال الموئل، التي تضمنت مناشدة لجميع وكالات التنمية متعددة الأطراف والثنائية ومؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية والصناديق الإقليمية وشبه الإقليمية لإنشاء و/أو تعزيز آليات تعاونية لدمج الالتزامات والإجراءات المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وبتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، في سياساتها وبرامجها وعملياتها،

وإذْ تؤكد من جديد أن تنمية المستوطنات البشرية المستدامة هي مسؤولية محلية وأن توفر الموارد الجديدة والإضافية من المجتمع الدولي أمر حاسم،

وإذْ تُشير كذلك إلى أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عضوٌ في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز تماسك سياسات وبرامج أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية،

وإذْ تُرحب باستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ١/٢٠٠٠، فيما يتعلق باستعراض اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للالتزامات التي قطعتها هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إزاء تنفيذ أهداف جدول أعمال الموئل، واستعراض الأمين العام لمشاركة المركز في جميع جوانب عمل لجنة التنسيق الإدارية، وجهازها الفرعي في ضوء دوره كنقطة اتصال في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال الموئل، ونظر الأمين العام في اعتماد نظام مدير مهمة لجدول أعمال الموئل لتيسير تنسيق تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الموئل،

١ - **تحيط علماً** بتقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن التعاون الدولي واستعراض الآليات الخاصة برصد تنفيذ جدول أعمال الموئل[٨]؛

٢ - **تكرر** مناشدتها للحكومات القادرة على التبرع بتقديم مساهمات مالية طوعية إلى الأمانة لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما في ذلك، عدة جهات منها، ممثلو البرلمانات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وشبكات منظمات المجتمعات المحلية من تلك البلدان، في المشاركة في الدورة الاستثنائية المرتقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل؛

٣ - **تطلب إلى** منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الاستفادة، حيثما أمكن، من آليات التنسيق الموجودة لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، لإظهار قدرتها وعملها التكميلي ولإظهار جهودها على جميع المستويات فيما يتعلق بتنسيق تنفيذ أهداف جدول أعمال الموئل، بما في ذلك تعبئة الدعم المالي والتقني الدوليْن الإضافييْن؛

٤ - **تدعو** الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تعزيز نوعية وانتظام دعمها لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في أقل البلدان نمواً وذلك في حدود ولاية كلٍ منها، وتحث شركاء التنمية على الوفاء بما ارتضت به بتخصيص النسبة المحددة المتفق عليها دولياً البالغة ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية؛

٥ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تتخذ الخطوات المناسبة لتنفيذ مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٠؛

٦ - **ترحب** بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وتحث المديرة التنفيذية، وفقاً لما طلبه القرار، على القيام بدورٍ قيادي وتنسيقي في مبادرة تحالف المدن التي أطلقها المركز والبنك الدولي، وذلك لتعزيز الشراكات العملية من أجل تخفيف وطأة الفقر الحضري؛

٧ - **تدعو** الحكومات، وبخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المالية الدولية القادرة على زيادة دعمها، أن تفعل ذلك لتعزيز تنفيذ مبادرة تحالف المدن في المستوطنات البشرية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

٨ - **تشدد** على الحاجة إلى التمثيل الكافي من البلدان النامية في مبادرة تحالف المدن، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٥؛

---

(٨) HS/C/18/4.

٩ - **تُعرب** عن تقديرها للجهود التي اضطلعت بها البلدان المتقدمة والوكالات متعددة الأطراف في إطار مبادرة البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية، وتقر بأن عبء الديون هو العقبة الرئيسية أمام تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي على التصدي بشكل إيجابي لهذه المسألة؛

١٠ - **تطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تعمل على دمج المنتدى البيئي الحضري والمنتدى الدولي المعني بالفقر الحضري في منتدى حضري جديد، بهدف تعزيز تنسيق الدعم الدولي لتنفيذ جدول أعمال الموئل؛

١١ - **تطلب كذلك** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها التاسعة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الثامنة
١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

٦/١٨ - برنامج عمل وميزانية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية[٢]، وجدول أعمال الموئل[٣]، وقرار الجمعية العامة ٥١/١٧٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي عين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) جهة تنسيق لتنفيذ جدول أعمال الموئل داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ، مع الارتياح، التقدم المحرز في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة لتنشيط المركز[٩] وفقا لقرارها ١٧/٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ عن تنشيط مركز الموئل،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة تركيز برنامج عمل المركز على القضايا والأهداف الاستراتيجية المحددة جيداً، كما اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة، من أجل المساهمة بصورة أكثر فعالية في تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل،

(٩) HS/C/17/2/Add.2، المرفق.

وإذ تلاحظ، مع التقدير، المشاورات التي أجراها المركز مع الحكومات الأعضاء في أثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ واستخدامها كإطار لإعداد برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣،

وإذ ترحب بالمشاورات التي أجريت مع الحكومات الأعضاء، من خلال لجنة الممثلين الدائمين، أثناء صياغة برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وإعداد مشروع برنامج عمل وميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣،

وإذ ترحب أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها المركز لتحسين الإدارة المالية والتنظيمية للمركز، ولتقديم ميزانية متسقة تمشياً مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية[١٠]، ولتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في عام ١٩٩٩[١١]،

وإذ تلاحظ أنه قد ثبت أن المساهمات المدفوعة إلى المركز في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وبخاصة المساهمات غير مخصصة الغرض المقدمة إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، لم تكن كافية للوفاء بولاية المركز،

وإذ تعرب عن قلقها بسبب اختلال التوازن الحالي بين المساهمات مخصصة الغرض وغير مخصصة الغرض، ولأنه لم يساهم بأموال غير مخصصة للمؤسسة سوى ٣٤ حكومة في عام ١٩٩٩ و٢٦ حكومة في عام ٢٠٠٠،

وإذ ترحب بالزيادة الكبيرة بالمساهمات والتبرعات المعقودة التي أعلنت أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة،

١ - **توافق** على مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

٢ - **تؤكد** أن برنامج العمل المقترح للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية الجديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ويعكس هيكل ومنحى الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥؛

٣ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقارير منتظمة إلى الحكومات، بما في ذلك عن طريق لجنة الممثلين الدائمين، عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

---

(١٠) HS/C/18/9/Add.1.

(١١) HS/C/18/BD.2.

٤ - **تطلب** من المديرة التنفيذية أن تكفل إجراء مشاورات في الوقت المناسب مع الحكومات، عن طريق لجنة الممثلين الدائمين ضمن طرق أخرى، أثناء إعداد الميزانيات وبرامج العمل لفترات السنتين المقبلة، وكذلك الخطط متوسطة الأجل؛

٥ - **تقر** الشكل العام للميزانية ولبرنامج العمل المقدمين لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣[١٢]، بما في ذلك عرض الميزانية وبرنامج العمل المتناسقين لاستخدامه في إعداد الميزانيات وبرامج العمل لفترات السنتين المقبلة أو أية تحسينات لها؛

٦ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تأخذ في الاعتبار نتيجة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ جدول أعمال الموئل لدى إعداد مشروعي ميزانية وبرنامج عمل فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

٧ - **تلاحظ** مع التقدير النتائج التي تحققت حتى الآن في مجالي الإدارة التنظيمية والمالية للمركز **وتشجع** المديرة التنفيذية على متابعة هذه الجهود كمسألة ملحة واضعة نصب عينيها توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في الفقرة ١١ من تقريره وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريريها والتوصيات الواردة في تقرير مكتب اللجنة في دورتها السابعة عشرة المتعلقة بإنعاش المركز[١٣]؛

٨ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تخطط تخطيطاً استراتيجياً وأن توائم بين جميع أنشطة المركز وفقاً لأهدافه الرئيسية وولايته المعدلة، بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة، ووفقاً كذلك لموارده وأن تضمن أن تكون كل الأنشطة الممولة من مصادر مخصصة وغير مخصصة الغرض تسهم في تحقيق برنامج عمل المركز ومراميه الأساسية؛

٩ - **توصي** بأن تقترح المديرة التنفيذية، في ضوء ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مساءلة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عن تكاليف ونوعية الخدمات التي يقدمها إلى المركز[١٤]، على شعبة الخدمات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عقد اتفاق على مستوى الخدمات بين المركز وبين المكتب؛

١٠ - **تحث** الحكومات على معاملة مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية على أنها وسيلة التمويل المركزية لما تقدمه من تبرعات للمركز، **وتطلب إلى** جميع الحكومات التي في وسعها أن تزيد دعمها المالي للمركز أن تبادر إلى القيام بذلك، وأن تقدم

---

(١٢) HS/C/18/8 و HS/C/18/9.

(١٣) HS/C/18/2/Add.4، المرفق الأول.

(١٤) HS/C/18/9/Add.1، المرفق، الفقرة ٣.

دعمها، بأقصى ما تستطيع، كمساهمات غير مخصصة من أجل تقليل اعتماد المركز المفرط على التمويل مخصص الغرض؛

١١ - **تحث** المديرة التنفيذية على تعزيز قدرة المركز على تعبئة الموارد، وعلى النظر في وضع استراتيجية متوسطة الأجل لجمع الأموال، في محاولة لزيادة وتوسيع قاعدة الموارد ووضع المركز على أساس مالي وطيد وكافٍ ويمكن التنبؤ به؛

١٢ - **تدعو** جميع الحكومات إلى إعلان تبرعاتها ودفعها في أقرب وقت ممكن، لتمكين المركز من تخطيط ملاك موظفيه وأنشطته بشكل أكثر فعالية؛

١٣ - **توصي** بأن تسعى المديرة التنفيذية إلى ضمان تخصيص جُلّ التمويل الإضافي، الذي يحصل عليه المركز أثناء فترة السنتين، لتنفيذ الأنشطة البرنامجية لا للتكاليف الإدارية؛

١٤ - **توافق** على ميزانية قدرها ٩٠٠ ٩٩٨ ٢٣ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

١٥ - **تقرّ** من حيث المبدأ، التحسينات التي أدخلت على برنامج العمل والتنظيم والميزانية، والتي فصلتها المديرة التنفيذية في الجدولين الأول والثاني الواردين في الوثيقة HS/C/18/9/Add.3 وفي الوثيقة HS/C/18/8/Add.1 وفي المرفق الثاني للوثيقة HS/C/18/2/Add.4، وتأذن للمديرة التنفيذية، رهناً بتوافر موارد إضافية، أن تعقد التزامات فوق مستوى ٩٠٠ ٩٩٨ ٢٣ دولار لغاية ٩٠٠ ٦٩٣ ٣١ دولار، وفقاً لذلك؛

١٦ - **توصي** بأن تعقد هذه الالتزامات على أساس كل خطوة على حدة، وبحكمة، في مجال الوحدات التنظيمية، ومستويات الوظائف، مع توطيد الإنعاش الذي تحقق حتى الآن.

الجلسة الثامنة
١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

٧/١٨ - البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تُشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تُشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٥٤/٢٠٨ و٥٤/٢٠٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و٥٥/١٩٤ و٥٥/١٩٥ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن التحضيرات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملينْ لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)،

وإذ تُشير أيضاً إلى القرار ١٧/٣ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩، للجنة المستوطنات البشرية والمتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذ تُلاحظ التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، والمتعلقة باعتماد نظام مدير مهام للمشاريع الإرشادية،[١٥]،

وإذ تلاحظ أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تسعى إلى تعزيز تعاونها على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى المساعدة في تحسين تشريعات الإسكان وتنفيذ الإصلاحات الإسكانية والمجتمعية في قطاع الإسكان في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذ تلاحظ أن العمل في هذا المجال من الأنشطة يجري الآن أيضاً في المنظمات الأخرى، وعلى وجه التحديد في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا،

١ - **تدعو** المديرة التنفيذية للمركز إلى تعزيز جهودها لتنفيذ قرار اللجنة ١٧/٣، مع المراعاة الواجبة لاحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لبرامجها التعاونية في إطار جدول أعمال الموئل[٣]، وعلى وجه التحديد الفقرة ٢٠٢، الفقرتين الفرعيتين (ج) و (ط) من جدول الأعمال، والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية، تمشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والجمعية العامة، استخدام نظام المشاريع الإرشادية للشروع في برامج تعاونية شاملة مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تحت رعاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومع مشاركة منظمات الأمم المتحدة النشطة في تعزيز التنمية المستدامة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي، وذلك من أجل دفع تنفيذ الجوانب الرئيسية

(١٥) الاستنتاجات المتفق عليها ١/٢٠٠٠ (A/55/3، الفصل الخامس، الفقرة ٦) الفقرة ١٢.

لجدول أعمال الموئل، مع التركيز على الأولويات التالية الهادفة لإصلاح قطاع الإسكان في هذه البلدان ومع مراعاة التجارب ذات الصلة على نطاق العالم:

(أ) سنْ تشريعات إسكانية لكفالة حرية السكن وحرية التصرف في الممتلكات السكنية؛

(ب) آليات لتعزيز تنفيذ السياسات الإسكانية أثناء مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق؛

(ج) إصلاح إدارة الرصيد من المساكن؛

(د) إجراء تحسينات في إدارة الهياكل الأساسية في القطاعين الإسكاني المجمعي؛

(هـ) إقامة هياكل أساسية مستدامة للنقل أثناء عملية تخطيط المستوطنات البشرية؛

(و) توفير إطار قانوني لحقوق المستأجرين وللمشاركة العامة في صنع القرارات المحلية؛

٣ - **تدعو** المديرة التنفيذية إلى الشروع في تنظيم سلسلة اجتماعات وحلقات عمل تحت رعاية المركز لصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لإتاحة الفرصة لها لتبادل الخبرات في مجال إصلاح قطاع الإسكان، مع التركيز على الجوانب القانونية وإشراك البلدان المهتمة الأخرى والمنظمات الدولية في هذه الأنشطة؛

٤ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية عدم إثقال موارد المؤسسة المخصصة للأغراض العامة عند القيام بهذه المهام؛

٥ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً للجنة في دورتها التاسعة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الثامنة

١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

٨/١٨ - الشباب

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تُشير إلى قرارها ١٩/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩، بشأن الشراكة مع الشباب،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن بعض الحكومات اتخذت خطوات لدعم أنشطة الشباب وفقاً للقرار المذكور أعلاه،

واعتقاداً كاملاً منها بأن الشباب ليسوا قادة المستقبل فحسب بل أيضاً شركاء في الحاضر،

وإذ تشدد على أن الشباب يشكلون أكثر المجموعات المستضعفة، وأنهم غالباً ما يحرمون من منافع الحياة الحضرية،

وإذ تضع في اعتبارها حملة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من أجل الإدارة الحضرية الجيدة، التي تعترف بوجوب إشراك الرجال والنساء مشاركة تامة وعلى قدم المساواة، وكذلك إشراك الشباب، مع مراعاة التباين في قدراتهم، وواقعهم، وخبراتهم، في الحكم المحلي والإدارة المحلية بصفة عامة؛ وإذ تضع في اعتبارها كذلك الدعم التقني الذي يقدمه المركز لإقامة برلمانات شبابية في المدن في أمريكا اللاتينية ومجالس شباب في البلديات في إكوادور وتونس،

١ - **تدعو** مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى مواصلة العمل مع منظمات الشباب بما في ذلك الشبكة الدولية للشباب من أجل الموئل وكل المنظمات الأعضاء فيها العاملة في الميادين المتعلقة بالشباب وذلك على أساس تشاركي في جميع المراحل المتصلة بتنفيذ جدول أعمال الموئل؛

٢ - **تهيب** بجميع الحكومات القادرة على ذلك، تقديم الدعم المالي لأنشطة الشباب ذات الصلة؛

٣ - **تهيب** بجميع الحكومات، وبالتشاور مع الشبكة الدولية للشباب من أجل الموئل، والمركز، أن تيسر المشاركة الواسعة القاعدة والمتوازنة في تمثيل الجنسين، وبخاصة من أقل البلدان نمواً، وذلك في الدورة الإستثنائية المرتقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل، في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وفي الدورات المقبلة للجنة؛

٤ - **تدعو** الحكومات على كل المستويات إلى دعم إقامة مشاورات شبابية، كجزء من مواصلة تنفيذ جدول أعمال الموئل.

الجلسة الثامنة

١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

٩/١٨ – إعادة إنعاش مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ والذي أناط بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مسؤوليات كبيرة في مجال رصد وتعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل[٣]، وفق ما هو محدد في جدول أعمال الموئل،

وإذ تشير أيضاً إلى المقرر ٢٨١/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ والاستنتاجات المتفق عليها رقم ١/٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وحيث طلب إلى الأمين العام أن ينظر في اعتماد نظام مدير مهام لجدول أعمال الموئل من أجل تيسير التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل من جانب منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٧/١٧ عن إعادة إنعاش مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والذي أذن للمديرة التنفيذية بأن تنفذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة بصورة شاملة بغية دفع جدول أعمال الموئل إلى الأمام، وفق ما هو مجسد في برنامج عمل وميزانية المركز لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وطلب إلى مكتب اللجنة، وبدعم من لجنة الممثلين الدائمين، أن يرصد التقدم المحرز في عملية الإنعاش ونتائجها في تنفيذ برنامج العمل الأساسي للمركز وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة في دورتها التاسعة عشرة،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي طلب إلى الأمين العام أن ينظر في مزيد من التعزيز للمركز عن طريق توفير ما يلزم من الدعم والموارد المالية الثابتة والكافية والتي يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك موارد إضافية من الميزانية العادية وموارد بشرية وفق ما توخته الجمعية العامة في قراريها ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الذي يشجع الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل على تقديم الدعم إلى المركز لإعداد **التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية وتقرير حالة المدن في العالم** على أساس إصداره مرة كل سنتين من أجل التوعية بقضايا المستوطنات البشرية وتقديم المعلومات عن أوضاع واتجاهات المناطق الحضرية في أنحاء العالم،

وإذ تشيد بالخطوات التي اتخذها المدير التنفيذي السابق بالوكالة لتنشيط المركز وتحسين إدارته التنظيمية والمالية، **وإذ يشجعها** على استمرار هذه الجهود، ومواصلة تعزيزها من جانب المديرة التنفيذية الجديدة،

وإذ تمدها بالتشجيع كذلك الزيادة المبلَّغ عنها في مستوى المساهمة الطوعية لمؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية من قِبل بعض الدول الأعضاء دعماً لتنشيط المركز، وهو اتجاه يثبت تنامي الالتزام بدعم تعزيز المركز لكي يفي على نحو أفضل بولايته، كما هي محددة في جدول أعمال الموئل،

وإذ تضع في اعتبارها الزيادة الكبيرة في أنشطة المركز والهيكل التنظيمي الجديد والوظائف الجديدة للمركز في فترة ما بعد الموئل الثاني،

وإذ تشير إلى الاستعراضين اللذين أجراهما مكتب خدمات المراقبة الداخلية لبرنامج المركز وممارساته الإدارية والتنظيمية ولقضايا الموظفين في عامي ١٩٩٦[١٦] و١٩٩٩[١٧]، واللذين جاء فيهما أن هناك تكليفاً لموظفي المركز بوظائف ومسؤوليات لا تتبع فيه الإجراءات،

١ - **ترحب** بقرار الأمين العام تعيين مديرة تنفيذية متفرغة لإدارة المركز؛

٢ - **ترحب** أيضاً بالتقرير المرحلي لمكتب لجنة المستوطنات البشرية عن تنشيط مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل HS/C/18/2/Add.4، المرفق الأول)، والتقرير المرحلي المذيل به والذي أعدته المديرة التنفيذية[١٨] والذي يتصدى بشكل كامل للشواغل المثارة أعلاه؛

٣ - **تؤيد** التدابير التي اتخذتها المديرة التنفيذية لتصحيح مواطن الضعف المحددة؛

٤ - **تهيب** بالحكومات مواصلة دعمها لتنشيط المركز، لأن هذه عملية تعتمد على توفير ما يلزم من موارد مالية وبشرية ثابتة وكافية ويمكن التكهن بها، وفقاً لما أبرزته اجتماعات اللجنة السابقة، وما أشير إليه أخيراً في قرار الجمعية العامة ٥٥/١٩٥؛

٥ - **تقرر** أن تستعرض في دورتها التاسعة عشرة التقدم المحرز في تنشيط المركز تحت بند مستقل من جدول الأعمال المؤقت؛

---

(١٦) A/51/884، المرفق.

(١٧) A/54/764.

(١٨) HS/C/18/2/Add.4، المرفق الثاني.

٦ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة عن التقدم المحرز في زيادة تنشيط المركز، استناداً إلى الخطوط العريضة لتقرير المديرة التنفيذية المذكورة أعلاه، بما في ذلك التقدم المحرز في تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتعزيز قدرة المركز على الوفاء بولايته.

الجلسة الثامنة
١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

١٠/١٨- دور السلطات المحلية

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذْ تُشير إلى إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية الذي اعتمدته الجمعية العامة والذي يعرّف السلطات المحلية بأنها أقرب الشركاء للحكومات ولها دور أساسي في تنفيذ جدول أعمال الموئل[٣] داخل الإطار القانوني لكل بلد،

وإذ تُشير أيضاً إلى الفقرة ٢١٣ من جدول أعمال الموئل التي تنص على أنه بينما تتحمل الحكومات المسؤولية الأولى عن تنفيذ جدول أعمال الموئل فإنه ينبغي أن تتلقى السلطات المحلية الدعم في الجهود التي تبذلها نحو تنفيذ جدول أعمال الموئل بقدر ما تحتاج إليه هذه التدابير المحلية،

وإذْ تنوّه بأهمية بناء شراكات عاملة والتنسيق بين مختلف مستويات الحكومة - الوطنية والمحلية، وعند الاقتضاء الوسيطة - في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي مع مراعاة تنوع الأطر القانونية لكل بلد،

وإذ تُشير كذلك إلى الفقرة ٢٠٧ من جدول أعمال الموئل التي تدعو المجتمع الدولي إلى أن يشجع وييسر نقل الخبرات لدعم تنفيذ خطط العمل عن طريق عدة وسائل من بينها الشبكات الداعمة لتيسير تشارك الخبرات بشأن أفضل الممارسات،

وإذ تُشير إلى القرار ١٦/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن التنفيذ المحلي لجدول أعمال الموئل مع إيلاء اهتمام خاص لجداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ التي تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تزيد من جهودها لزيادة توعية البلدان ومساعدتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل وجدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي[٦]،

وإذ تلاحظ بارتياح المساهمات الهامة المقدمة من السلطات المحلية في جميع أنحاء العالم في تنفيذ جدول أعمال الموئل، وهو ما تشهد به وثائق أكثر من ١ ١٥٠ ممارسة من أفضل

الممارسات منذ ١٩٩٥ المقدمة عن طريق جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في تحسين البيئة المعيشية[١٩]،

وإذ تلاحظ كذلك المؤتمر الحضري العالمي للقرن ٢١ بشأن المستقبل الحضري المعقود في برلين، ألمانيا، في الفترة من ٤ - ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي أبرز أهمية دور السلطات المحلية في التنمية الحضرية،

وإذ تُشير إلى مؤتمر تشينغدو الدولي بشأن التشييد العمراني والبيئة في القرن الحادي والعشرين المعقود في تشينغدو، الصين، في الفترة من ١٦ - ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠[٢٠]،

١ - **تحيط علماً** بتقارير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) فيما يتعلق بالتنفيذ المحلي لجدول أعمال الموئل[٢١]؛

٢ - **تنوه مع التقدير** بالبلدان التي أدمجت معلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تقاريرها القطرية وبأفضل الممارسات الموثقة في قاعدة بيانات أفضل الممارسات التابعة للموئل باستخدام الحافز الذي توفره جائزة دبي الدولية بشأن أفضل الممارسات في تحسين البيئة المعيشية. وتحث جميع البلدان على تقديم أفضل الممارسات الموثقة والدروس المستفادة على أساس منتظم؛

٣ - **تدعو** الحكومات إلى أن تنظر داخل الإطار القانوني والأولويات الوطنية لكل بلد، في التدابير التالية حسب الاقتضاء:

(أ) الإدماج الكامل للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في السياسات والأولويات القطاعية الوطنية، ووضع معايير وأطر تنظيمية وطنية لضمان التنفيذ الفعال لبرامج المستوطنات البشرية على المستوى المحلي؛

(ب) اعتماد سياسات وأدوات تمكينية تحقق لا مركزية السلطة وتوفر كذلك الموارد المالية والتقنية والبشرية على المستوى المحلي، بحيث تضمن أن المسؤوليات الجديدة تتناظر مع الموارد المطلوبة؛

---

(١٩) انظر قاعدة بيانات الموئل عن أفضل الممارسات، على شبكة الإنترنت على العنوان http://www.bestpractices.org.

(٢٠) انظر إعلان تشينغدو على العنوان التالي على الشبكة الدولية http://www.bestpractices.org .

(٢١) HS/C/18/3 و 3/Add.1.

(ج) تيسير أنشطة مثل مسابقات أفضل الممارسات، والموائد المستديرة المعنية بالسياسة العامة، وحلقات التدريب، وشبكات المدن الشاملة، لتعزيز عملية تحديد أفضل الممارسات واستخلاص الدروس منها وزيادة إنجاح برامج تنمية المستوطنات البشرية والمأوى على المستوى المحلي؛

(د) دعم زيادة مشاركة السلطات المحلية في عمل لجنة المستوطنات البشرية، وفي عمل المركز وفي تنفيذ جدول أعمال الموئل، في داخل إطار قواعد وأنظمة الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤ - **تدعو** الحكومات الوطنية إلى تيسير قيام السلطات المحلية، بمساعدة من رابطاتها، داخل حدود الإطار القانوني لكل بلد، بالنظر في التدابير التالية حسب الاقتضاء:

(أ) اعتماد استراتيجيات شاملة لتنمية المدن كوسيلة لحشد جميع الشركاء في جدول أعمال الموئل وراء رؤية مشتركة وخطة عمل مشتركة تتصدى للقضايا ذات الصلة بالمأوى الكافي للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(ب) تيسير سبل الحصول على ضمان الحيازة القانوني وحصول الناس، على قدم المساواة، على الأراضي، بما في ذلك المرأة والذين يعيشون في حالة الفقر، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً للنهوض بمستوى الأحياء الفقيرة والتقليل من حدة الفقر؛

(ج) ضمان وصول النساء والرجال على قدم المساواة إلى عمليات اتخاذ القرارات وحصولهم على الموارد والخدمات الأساسية، وقياس هذا الحصول عن طريق البيانات الموضوعة على أساس كل من الجنسين؛

(د) تحسين فعالية وكفاءة جباية الدخول المحلية واستخدامها؛

(هـ) زيادة مساءلتها أمام المجتمعات المحلية عن طريق شفافية العمليات وعن طريق إيجاد آليات للتغذية المرتدة من عامة الجمهور، حسب الاقتضاء، مثل المراصد الحضرية المحلية، ومكاتب أمناء المظالم، وإجراءات تقديم الدعاوى الجماهيرية، بين أمور أخرى؛

٥ - **تدعو** المجتمع الدولي بالتعاون، حسب الاقتضاء مع الحكومات الوطنية، إلى أن ينظر في التدابير التالية:

(أ) دعم الرابطات الإقليمية والوطنية للسلطات المحلية وشبكاتها، واللجنة الاستشارية للسلطات المحلية وتشجيع مساهمتها في عمل لجنة المستوطنات البشرية والمركز؛

(ب) دعم السلطات المحلية عن طريق عدة أمور من بينها تحسين التدريب، والتعلم من الأنداد، والنقل من مدينة إلى مدينة وعمليات التبادل الدولية المستندة إلى أمثلة موثقة لأفضل الممارسات وأحسن السياسات وخطط العمل التي تقرن الطلب على الحلول بالممارسة المثبتة بالتجربة؛

٦ - **تطلب** من المديرة التنفيذية:

(أ) أن تواصل إشراك السلطات المحلية ورابطاتها الدولية في الاستعداد، والتنفيذ وتقييم برنامج عمل المركز وبصفة خاصة في الحملتين العالميتين وذلك في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ب) أن تواصل وتوسع تحديد وتحليل ونشر أفضل الممارسات والسياسات الجيدة والتشريعات التمكينية وخطط العمل، مع التركيز بصفة خاصة على تنمية المستوطنات البشرية والتقليل من الفقر الحضري على المستوى المحلي؛

(ج) أن تقدم تقريراً للجنة في دورتها التاسعة عشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الثامنة
١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

١١/١٨ - تكثيف الحوار بشأن اللامركزية الفعالة وتعزيز السلطات المحلية داخل إطار تنفيذ جدول أعمال الموئل

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تُشير إلى أنه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، التزمت الحكومات الوطنية بتحقيق أهداف لا مركزية السلطة والموارد حسب الاقتضاء، وكذلك المهام والمسؤوليات إلى المستوى الأكثر فعالية لتلبية احتياجات الناس في مستوطناتهم وتمكين القيادة المحلية وتعزيز الحكم الديمقراطي وتقوية السلطات المحلية لتمكين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من أداء دور فعال في تنمية المستوطنات البشرية والمأوي،

وإذ تشير كذلك إلى أن إعلان اسطنبول[٢]، والحكومات الوطنية اعترفت بالسلطات المحلية بوصفها أقرب الشركاء وعاملاً أساسياً في تنفيذ جدول أعمال الموئل[٣]،

وإذ تشير مع التقدير إلى الشراكة المتعمقة على المستوى الدولي بين اللجنة والسلطات المحلية ورابطاتها الدولية،

وإذ تدرك أنه ينبغي، كتوجيه لسياسات اللامركزية، أن تتخذ القرارات وتؤدى الخدمات في أدنى مستوى محلي للحكومة بما يتمشى مع طبيعة القرارات والخدمات المعنية وداخل الإطار القانوني لكل بلد،

وإذ تحيط علماً بتقرير المديرة التنفيذية عن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وشبكاتها من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل[٢٢]،

وإذ تدرك بارتياح الاتجاه الدولي المتنامي نحو اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية لمواجهة تحديات المستوطنات البشرية في القرن الحادي والعشرين،

وإذ تشير إلى الأهداف المعلنة في الفقرة ١٢ من إعلان اسطنبول،

واقتناعاً منها بأن الحوار بشأن اللامركزية يوفر مزيداً من الزخم للنجاح في تنفيذ جدول أعمال الموئل على كل المستويات،

وإذ تحيط علماً بالتباين الشاسع في الآراء فيما بين أعضاء اللجنة في مناقشة تقرير المديرة التنفيذية بشأن وضع إطار دولي[٢٣] لتحقيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وشبكاتها من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل،

١ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تكثف الحوار فيما بين الحكومات على جميع المستويات وشركاء الموئل، عن طريق لجنة الممثلين الدائمين مبدئياً والوسائل الأخرى المناسبة بشأن كل القضايا المتصلة باللامركزية الفعالة وتعزيز السلطات المحلية، بما في ذلك المبادئ، وحسب الاقتضاء الأطر القانونية، دعماً لتنفيذ جدول أعمال الموئل؛

٢ - **تهيب** بالمديرة التنفيذية جعل هذا الحوار مفتوحاً وشاملاً بقدر الإمكان؛

٣ - **تطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إليها في دورتها التاسعة عشرة تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الموضوع.

الجلسة الثامنة

١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

---

(٢٢) HS/C/18/3/Add.1.

(٢٣) بما في ذلك فكرة وضرورة وضع ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي أو أية أفكار أخرى بديلة.

١٢/١٨ – المستوطنات البشرية الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٢٤]

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى قراريها ٦/١٣ المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩١، و٩/١٤ المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ المتعلقين بإسكان الشعب الفلسطيني، وقرارها ١٨/١٦ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن المستوطنات البشرية الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٩/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩، بشأن المستوطنات البشرية الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ ترى أن قضية الإسكان للشعب الفلسطيني والمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تقع ضمن ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)،

وإذ تشير إلى الفقرة ٢٥ من جدول أعمال الموئل[٣]، التي تنص على أن السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي هي عوامل مدمرة للمستوطنات البشرية ولذلك ينبغي نبذها وتثبيطها من جانب جميع الدول، التي ينبغي أن تتعاون لتحقيق القضاء على هذه الممارسات،

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرة ٢٠٤ (ح) من جدول أعمال الموئل، التي تدعو إلى توطيد تضامن المجتمع الدولي ومنظماته لتوفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية للناس الذي يعيشون تحت الإحتلال الأجنبي،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن ”المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل“،

وإذ يساورها القلق من جراء استمرار الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة، وشق طرق جانبية، ومصادرة الأراضي، وهدم مساكن الفلسطينيين،

---

(٢٤) اعتمد بأغلبية ٢٢ صوتاً مؤيداً وواحد معارضاً و ٢١ ممتنعاً (انظر الفصل الثاني، الفقرة ٣٦ أعلاه).

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء التدهور والدمار اللاحقين بالمستوطنات البشرية الفلسطينية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت مؤخراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ تعرب عن أسفها لكون التقارير المطلوبة في القرارين ١٨/١٦ و ٩/١٧ لم تكن جاهزة لتقديمها إلى هذه الدورة،

وإذ تحيط علماً بالتوضيح الذي قدمته المديرة التنفيذية عن حالة التقرير الشامل المطلوب عن حالة الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك عن خطط الأمانة لضمان إكماله،

١ - **تطلب** من السلطات الإسرائيلية تنفيذ التدابير التالية لتمكين الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من تأمين احتياجاته السكنية:

(أ) توفير ظروف مادية كريمة ومناسبة في المستوطنات البشرية للفلسطينيين حيثما لزم ذلك؛

(ب) وضع حد لمصادرة الأراضي الفلسطينية ولإنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة؛

(ج) إعادة الأراضي المحتلة التي أدخلت عليها تغييرات قبل وأثناء الإجراءات غير الشرعية الأخيرة إلى حالتها الأصلية؛

(د) الكف عن تطبيق سياسات تمنع وتعوق إصدار رخص البناء للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛

(هـ) القبول بانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، قانوناً، على الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٢ - **تطلب** بإصرار من الدول الأعضاء وجميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وقف كل أشكال المساعدة والدعم لمرافق الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٣ - **تطلب** إلى الجهات المانحة الدولية وكل المؤسسات المالية، بالتنسيق مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، زيادة المساعدات المالية اللازمة للتخفيف من مشاكل الإسكان التي تواجه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة؛

٤ - **تطلب** إلى المديرة التنفيذية تنظيم اجتماع بشأن إنشاء صندوق خاص من أجل المستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٥ - **تطلب** أيضاً إلى المديرة التنفيذية أن تنجز وتستكمل تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار، وعن حالة الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمشاكل التي تسببها الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية في هذا الصدد وتقدمه إلى اللجنة في دورتها التاسعة عشرة؛

٦ - **تدعو** اللجنة إلى اتخاذ تدابير ملائمة في دورتها التاسعة عشرة وفقاً لنتائج التقرير الشامل.

الجلسة الثامنة

١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على لجنة المستوطنات البشرية

بند جدول الأعمال	الرمز	العنوان
		دعوة لعقد الاجتماع
		إشعار من المدير التنفيذي
٣	HS/C/18/1	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية (الموئل)
٣	HS/C/18/1/Add.1/Rev.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح، بما في ذلك تنظيم العمل
٤	HS/C/18/2	أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
٤	HS/C/18/2/Add.1	حالة الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٤	HS/C/18/2/Add.2 وCorr.1	دور لجنة الممثلين الدائمين لدى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٤	HS/C/18/2/Add.3	مشاريع القرارات التي أعدتها لجنة الممثلين الدائمين لدى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٤	HS/C/18/2/Add.4	تقرير مكتب لجنة المستوطنات البشرية عن إنعاش مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٥ (أ)	HS/C/18/3	التنفيذ المحلي لجدول أعمال الموئل، بما في ذلك دور السلطات المحلية
٥ (أ)	HS/C/18/3/Add.1	مشاورات بشأن اللامركزية الفعالة ودعم السلطات المحلية وروابطها وشبكاتها لتنفيذ جدول أعمال الموئل
٥ (ب)	HS/C/18/4	التعاون الدولي واستعراض الآليات لرصد تنفيذ جدول أعمال الموئل

بند جدول الأعمال	الرمز	العنوان
٥ (ج)	HS/C/18/5	الدروس المستفادة من أفضل الممارسات والشراكات في تحقيق المأوى الكافي للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر
٦ (أ)	HS/C/18/6	ضمان الحيازة
٦ (ب)	HS/C/18/7	الإدارة الحضرية
٧	HS/C/18/8	مشروع برنامج عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
٧	HS/C/18/8/Add.1	تعديلات لبرنامج العمل المقترح لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
٧	HS/C/18/9	الميزانية المقترحة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
٧	HS/C/18/9/Add.1	الميزانية المقترحة لمؤسسة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
٧	HS/C/18/9/Add.2	المسائل المالية: استخدام الموارد الخارجة عن ميزانية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١
٧	HS/C/18/9/Add.3	الميزانية المقترحة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: تعديلات مقترحة للميزانية المقترحة
٨ (أ)	HS/C/18/10	التعاون بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
٨ (ب)	HS/C/18/11	التعاون مع الوكالات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية

بند جدول الأعمال	الرمز	العنوان
٨ (ج)	HS/C/18/12	المسائل الناشئة عن قرارات الأجهزة التشريعية الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي يوجه انتباه اللجنة إليها
٩	HS/C/18/13	مواضيع للدورة التاسعة عشرة للجنة والدورات المقبلة
١٠	HS/C/18/14	جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة التاسعة عشرة للجنة
٧	HS/C/18/BD/1	مشاريع برامج عمل اللجان الإقليمية في مجال المستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣
٧	HS/C/18/BD/2 و Corr.1	مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: التقرير المالي لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وتقرير مراجعي الحسابات
٨ (ج)	HS/C/18/BD/3	القرارات الرئيسية التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتيها الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين ذات الصلة بعمل اللجنة
٧	HS/C/18/BD/4	برنامج العمل المقترح لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: العلاقة بين أهداف البرامج الفرعية وأنشطتها ونواتجها ومواردها والجهات الفاعلة فيها
٣	HS/C/18/INF/1	حالة إعداد الوثائق للجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثامنة عشرة، حتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
٣	HS/C/18/INF/2/Rev.1	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة
٤	HS/C/18/INF/3	التقرير عن الأنشطة التنفيذية لعام ٢٠٠٠
٧	HS/C/18/INF/4	حالة التبرعات لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

المرفق الثالث

تلخيصات الرئيس للجزء رفيع المستوى للدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية، وللمشاورات بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية والحوارات مع السلطات المحلية وسائر الشركاء الآخرين

ألف – الجزء رفيع المستوى

مقدمة

١ – تألف الجزء رفيع المستوى من الدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية من ثلاث جلسات عامة عقدت في يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١. وتركزت مناقشاتها على القضيتين الرئيسيتين التاليتين: الأولى، أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): تقرير مرحلي للمديرة التنفيذية (البند ٤ من جدول الأعمال)، ثانياً، متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (البند ٥ من جدول الأعمال). وقد عرضت المديرة التنفيذية هذين البندين.

١ – أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (البند ٤ من جدول الأعمال)

٢ – رحبت وفود عديدة بتعيين مديرة تنفيذية جديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تعزيز المركز ككيان مستقل قوي.

٣ – وأيد عددٌ من الوفود الاقتراح الداعي إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين لجنة الممثلين الدائمين ولجنة المستوطنات البشرية (HS/C/18/2/Add.2) ورأى البعض أن من الضروري تنفيذ المقترحات دون تجشم تكاليف إضافية وطالبوا بأن تجرى اجتماعات اللجنة باللغة الانكليزية وحدها (الخيار ١ من الاقتراح).

٤ – وشددت عدة وفود على ضرورة زيادة تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) كمركز للخبرات المتميزة وبصفة خاصة بالتركيز على أنشطته الأساسية. وتم الإعراب عن الرضى العام والدعم القوي للتوجه والتقدم الذي أتبعه الإصلاح التنظيمي والإداري وعملية الإنعاش. ورحبت الوفود بالخطوات التي اتُخذت حتى الآن واقترحت إعادة تنظيم الإدارة المالية والتنظيم الإداري للمركز. إلا أن البعض لاحظ أن المؤشر النهائي لنجاح المركز هو مدى إنجاز هدف المأوى الكافي للجميع وليس الإصلاح التنظيمي.

٥ - وأشار العديد من الوفود إلى أن تعزيز المركز يحتاج إلى موارد مالية إضافية، ولا سيما الموارد غير مخصصة الغرض. ودعيت البلدان الأكثر تقدماً والبلدان الأقل تقدماً إلى زيادة مساهماتها الطوعية في المركز وذلك للمساعدة في إنجاح عملية الإنعاش الجارية. ودعا أحد الوفود إلى زيادة حجم أموال الميزانية العادية المخصصة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من أجل تقليل اعتماده على المساهمات الطوعية المخصصة. ورأى عديدون أن تنفيذ المقترحات الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل المركز على مراحل كلما توفرت موارد إضافية.

٦ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للتركيز الاستراتيجي على ضمان الحيازة والإدارة الحضرية السليمة، كما تم الإعراب عنه من خلال الحملتين العالميتين. ودعت عدة وفود إلى تحويل الحملتين في نهاية المطاف إلى برنامجين ملموسين. وعلاوة على ذلك ذكرت عدة وفود ضرورة إشراك المزيد من الحكومات الوطنية بصورة مباشرة في تنفيذ الحملتين.

٧ - وشدد عدد من الوفود على أهمية وجود المركز في المناطق الإقليمية ودعوا إلى تعزيز مكاتبه الإقليمية.

٨ - وشددت وفود عدة على أهمية الروابط الحضرية الريفية، وقالوا إنها مسألة ينبغي أن يوليها الموئل اهتماماً لتجنب تحويل الاهتمام عن المناطق الريفية والقرى والبلدات الصغيرة.

٩ - وأشار عديد من الوفود إلى ضرورة تناول مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للطلبات الواردة في قرار اللجنة ٩/١٧ فيما يتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى وجه التحديد طلبوا إلى المديرة التنفيذية تقديم التقرير المطلوب في ذلك القرار.

١٠ - ودعا بعض الوفود إلى زيادة الاهتمام بأوضاع المستوطنات البشرية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وبالأخص فيما يتعلق بقضايا مثل إصلاح التشريعات الإسكانية والسياسة الحضرية وتحديث الرصيد السكني.

١١ - وشددت عدة وفود على أهمية التركيز على القضايا الجنسانية بصفة عامة وعلى مسألة التمييز ضد المرأة بشكل محدد. وأشار أحدهم إلى ضرورة تنسيق قضايا الجنسين في إطار ميزانية العمل العامة للمركز وعدم مواصلة الاعتماد على المساهمات المخصصة الغرض.

١٢ - وشددت وفود عدة على أهمية تحالف المدن بوصفه أداة لتنفيذ سياسات المركز ولتنسيق جهود جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ جدول أعمال الموئل. بيد أن وفداً أشار إلى ضرورة تعزيز الدور المعياري للمركز في الشراكات. ودعا العديد من الوفود إلى توثيق

الصلات بين المركز ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣ - وتناول عديد من الوفود دور السلطات المحلية في تنمية المستوطنات البشرية. وأشار عدد منها إلى أن أفضل طريقة للتعاون الدولي هي عن طريق الحكومات الوطنية وبواسطتها. ودعت وفود أخرى إلى إعطاء السلطات المحلية دوراً معززاً في الجهود الإنمائية الدولية.

١٤ - وأشار عدد من الوفود إلى أن مبادرات المركز ينبغي أن تنسق عبر الوكالات أو المنظمات الوطنية الراسخة، بما في ذلك اللجان الوطنية للموئل وذلك بدلاً من تنسيقها عبر الخبراء الاستشاريين الأفراد.

٢ - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

(أ) تنفيذ جدول أعمال الموئل محلياً، بما في ذلك دور السلطات المحلية

١٥ - أفادت وفود كثيرة بأن حكوماتها اضطلعت بجهود كبيرة للوفاء بالالتزامات التي قطعتها إبان مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وفي تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقد قام كثير منها بإنشاء مؤسسات حديثاً أو تقوية المؤسسات القائمة لتولي مهمة صياغة سياسات المأوى والتنمية الحضرية. وأقامت كثير منها هيئات خاصة مثل مجالس أو وكالات استشارية وطنية للمأوى بهدف تطوير وتنسيق سياسات لتطوير الإسكان. وأقام بعضها مؤسسات تمويل سكني جديدة أو أعاد تجديدها، مع التركيز على توفير الائتمانات الإسكانية لمجموعات الدخل المنخفض.

١٦ - وأقر معظم الوفود بأهمية دور الحكومة المحلية في تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيد المحلي. ورحب بعضها بوضع ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي، ولكنها رأت أن الميثاق يتطلب مزيداً من التنقيح لكي يكون مقبولاً لدى جميع البلدان نظراً لتنوع خلفيتها الاجتماعية السياسية. إلا أن أحد الوفود، الذي تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وبتأييد كثير من الوفود، حذر من اعتماد أي ميثاق عالمي ملزم للجميع، يمكن ألا يأخذ في الاعتبار ما تنفرد به البلدان كل على حدة من الأُطر الثقافية والاقتصادية والسياسية. وأكد ضرورة إخضاع العلاقة بين الحكومة المحلية والمركزية للدستور والنظام القانوني لكل بلد.

١٧ - وأبلغ عدد من الوفود عن إصلاحات وسن تشريعات جديدة لتقوية دور الحكومات المحلية ولتمكين السلطات المحلية من أداء دور أكثر أهمية في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأورد آخرون إفادات عن نجاح سياساتهم في مجال اللامركزية، والتي عززت دور الحكومات المحلية في تنمية المأوى والتنمية الحضرية المستدامة.

(ب) التعاون الدولي واستعراض الآليات لرصد تنفيذ جدول أعمال الموئل

١٨ - أعرب كثير من الوفود عن التأييد لتقوية دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في التنسيق الدولي ورصد وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل داخل منظومة الأمم المتحدة وعن التأييد لنظام مدير المهمة المقترح لتنسيق ورصد مساهمات وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

١٩ - وشدد كثير من الوفود على الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي ودعم جهودها في تحقيق أهداف المأوى للجميع والتنمية الحضرية المستدامة. وفي هذا السياق، أيدت بعض الوفود الجهود القوية التي يوجهها المركز نحو بناء القدرات. وأشارت وفود عديدة إلى الدعم الذي يقدمه المركز في مجال التعاون التقني وأعربت عن تقديرها لجهود المركز في مجال بناء القدرات. وأعرب عدد من الوفود عن الأمل في أن يتمكن المركز بعد إعادة تحديده من تقديم مزيد من المساعدة إلى بلدانها في جهودها نحو تحقيق أهداف المأوى للجميع والتنمية الحضرية المستدامة.

٢٠ - وأعربت وفود عديدة عن دعمها القوي لحملتي المركز بشأن ضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة، مع التركيز القوي على بعض أهم القضايا الحاسمة. وتعتبر الحملتان نقطتي انطلاق مهمتين لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وأعربت بعض الوفود عن أملها في قيام أنشطة متابعة متواصلة.

(ج) الدروس المستفادة من أفضل الممارسات والشراكات في تحقيق المأوى الكافي للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر

٢١ - أعرب كثيرٌ من الوفود عن ارتياحها لبرنامج المركز المتعلق بأفضل الممارسات، الذي وصف بأنه أداة ممتازة تتمكن بفضلها البلدان من أن تتعلم عن بعضها بعضاً. وتتراوح النماذج المطبقة في هذا الصدد ما بين سن تشريعات ملائمة وصياغة خطط عمل وطنية ومشاريع محددة في توفير المأوى وتمويل الإسكان والإدارة الحضرية.

باء - المشاورات بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية

مقدمة

٢٢ - أوصت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل، في قرارها ١/٥ "بأنه ينبغي أن يتضمن جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية مشاورة بشأن اللامركزية الفعالة وتقوية السلطات المحلية ورابطاتها وشبكاتها، وذلك فيما يتعلق بالبند الذي يتناول التنفيذ المحلي لجدول أعمال الموئل، بما في ذلك دور السلطات المحلية".

٢٣ - وبناء عليه، أجرت اللجنة مشاورات بشأن جعل اللامركزية فعالة وتقوية السلطات المحلية ورابطاتها وشبكاتها وذلك في جلستها العامة الرابعة، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

٢٤ - وكان معروضاً على اللجنة تقرير المديرة التنفيذية المعنون ''مشاورات حول تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية وشبكاتها من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل'' (HS/C/18/3/Add.1).

المناقشات

٢٥ - أعرب جميع الذين شاركوا في المشاورات عن تأييد قوي لمبادئ اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية، بينما ذكرت عدة وفود كذلك المساهمة الهامة للميثاق الأوروبي بشأن الحكم الذاتي في تعزيز مساهمة السلطات المحلية. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن الاستقلالية المحلية لا تحل محل التضامن بين جميع مستويات الحكومة وشدد على الحاجة إلى الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأعربت وفود عدة عن شواغلها فيما يتعلق بالطابع الملزم للميثاق العالمي المقترح بشأن الحكم الذاتي.

٢٦ - وأعرب بعض الوفود عن معارضته للميثاق المقترح على أساس طابعه الملزم قانوناً، ومفهوم الاستقلالية المحلية والتعارض الظاهر بين النموذج العالمي والعالم المتنوع. وشرح ممثل الرابطة العالمية لتنسيق المدن والسلطات المحلية تكوين وتطوير الميثاق العالمي المقترح وأوضح أنه مقصود أن يكون مرناً ومتكيفاً مع الصياغات المختلفة والأطر القانونية المختلفة.

٢٧ - وأيدت وفودٌ أخرى بقوة فكرة الميثاق العالمي للحكم الذاتي المحلي، رغم تشديدها على أن التوقيع على مثل هذا الميثاق ينبغي أن يكون طوعياً ويجب ألا يمثل نموذجاً عالمياً يتحتم الاستمساك به. وذكر أحد المتحدثين أن الاستقلالية المحلية لا تضعف من دور الحكومة المركزية .وشدد على ضرورة التعاون بين جميع مستويات الحكومة كوسيلة لضمان المساواة. وقال آخر إن الحكم الذاتي المحلي يكون له معنى فقط إذا استند إلى شراكات مع الحكومة المركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٨ - وأكدت بعض الوفود أن مشروع الميثاق يعرض قائمة خيارات يمكن للبلدان أن تختار بينها على ضوء دساتيرها الوطنية وأطرها القانونية والإدارية. أما الأغلبية الكبيرة من الوفود التي تحدثت فقد أيدت الاقتراح الذي تقدمت به المديرة التنفيذية لمواصلة الحوار وإنشاء لجنة حكومية دولية تقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها التاسعة عشرة. إلا أن بعض الوفود لم تكن مؤيدة لإنشاء تلك اللجنة على أساس أن ذلك من شأنه أن يطيل من أمد المناقشات بشأن الميثاق بينما تدعو الحاجة إلى مواصلة الحوار بين جميع الشركاء بشأن

القضايا الرئيسية الخاصة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية لدعم تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٢٩ - واتفقت جميع الوفود على ضرورة وفائدة استمرار الحوار بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية غير أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كان الحوار ينبغي أن يستمر بصورة رسمية أو غير رسمية. وأشار ممثل للأمانة إلى أن مشاورات غير رسمية تجري في جميع المناطق طيلة السنوات الثلاث الماضية. واقترح الرئيس إنشاء فريق اتصال غير رسمي للسعي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في الحوار المستمر، لكي تنظر فيه لجنة الصياغة.

جيم - حوارات مع السلطات المحلية وسائر الشركاء الآخرين

المقدمة

٣٠ - جرى حوار مع السلطات المحلية وسائر الشركاء الآخرين حول حُسن الإدارة الحضرية أثناء الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وأُجري حوارٌ ثانٍ مع السلطات المحلية وسائر الشركاء الآخرين حول ضمان الحيازة أثناء الجلسة العامة السادسة المعقودة أيضاً يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١.

٣١ - وقدم البروفسير ريتشارد ستورين أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة تورونتو بكندا والعمدة سيلسو دانيال عمدة سانتو أندري، البرازيل، والآنسة شيلا باتل مديرة SPARC، الهند، والسيد ماكس إنجاندوي رئيس الاتحاد الدولي للسلطات المحلية الحوار حول ''الإدارة الحضرية الجيدة: وصل المدينة المجزأة''.

٣٢ - وقدم السيد جوكين رئيس الاتحاد الوطني لسكان الأحياء الفقيرة بالهند، وسعادة دييجوما سانون، وزير الإسكان في بوركينا فاسو، والآنسة جان ويرو، المديرة التنفيذية لمؤسسة باموجا تراست (كينيا)، والسيدة ماريا لوسيا بيترسن، بلدية ريو دي جانيرو، البرازيل، والسيدة تابيثا سيوالي، أمينة التحالف الدولي للموئل - الحوار بشأن ضمان الحيازة - شبكة المرأة والمأوى، ومديرة اتحاد تقدم المرأة، ومنظمة تترانية غير حكومية، والبروفسير جيفري بين (المملكة المتحدة).

المناقشات

١ – حُسن الإدارة الحضرية: وصل المدينة المجزأة

٣٣ – عند تناول المدينة المقسمة، ركز المشاركون على أربعة قضايا واسعة: (أ) العلاقة بين حُسن الإدارة الحضرية وتخفيف حدة الفقر؛ (ب) الحاجة إلى ديمقراطية تشاركية لتعزيز الديمقراطية التمثيلية؛ (ج) الحاجة إلى خلق آليات جديدة لدعم فقراء الحضر بصورة أكثر فعالية في التنمية؛ و(د) العوائق التي تحول دون تحقيق الإدارة الحضرية السليمة.

٣٤ – وقد لوحظ أن من المعترف به، على نطاق واسع أن نوعية الإدارة الحضرية تؤثر تأثيراً كبيراً على تخفيف حدة الفقر والتشجيع على إقامة مدن أكثر شمولاً. إلا أن بعض المتحدثين، رأوا أن ثمة خطراً يكمن في تبسيط مسألة الفقر أكثر من اللازم بحصرها كقضية الإدارة الفاشلة. وشدد آخرون على أن نوعية الإدارة الحضرية مهمة ليس فقط لتحقيق أهداف تخفيف حدة الفقر وإنما أيضاً لتنفيذ جدول أعمال الموئل ولتحقيق الأهداف الواسعة للتنمية المستدامة.

٣٥ – ناقش المتحدثون كذلك ضرورة تعزيز الديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية التشاركية. ورأى البعض أنه بدون الديمقراطية التمثيلية لا تكون المشاركة الفعالة أمراً ممكناً. وأعرب آخرون عن خشيتهم من كون أهمية الديمقراطية التمثيلية ودور الأحزاب السياسية غير معترف بها، ورأوا أن الديمقراطية التمثيلية على جميع المستويات شرط أساسي للإدارة الحضرية السليمة. غير أن آخرين لاحظوا أن الديمقراطية التمثيلية تخدم غالباً مصالح الأغنياء والأقوياء وتستبعد الكثير من المجموعات، بما فيها المرأة والفقراء. بينما قيل أن الديمقراطية التشاركية تساعد على ضمان إشراك جميع المجموعات في وضع جدول أعمال التنمية والسياسة العامة. لاحظ المشاركون كذلك أن بإمكان الفقراء أن يساهموا مساهمة كبيرة في التنمية الحضرية، وهذه مساهمة لم تكن مستغلة من قبل. وقالوا إن التحدي يكمن في تحويل إمكانيات الفقراء إلى طاقة منتجة. ففي الكثير من المدن، على سبيل المثال، تمت تعبئة الفقراء أنفسهم بحيث أصبحوا يقدمون خدمات إلى مجتمعاتهم المحلية بدون أي دعم خارجي. كما أن المؤسسات التي تمكن وتدعم وتحمي الفقراء ضرورية لتحقيق الإدارة الحضرية السليمة. وفي هذا الصدد تم تسليط الضوء على الدور المهم للحكومات في إيجاد أُطر تمكينية ولحل الصراعات بين المصالح المتنافسة. واعتبرت المشاركة الفعالة من جانب المرأة أمراً حيوياً ليس فقط في تخفيف حدة الفقر بل في تحسين نوعية الإدارة الحضرية أيضاً.

٣٦ – حدد المشاركون العديد من العوائق في طريق الإدارة الحضرية السليمة، بما في ذلك سوء نوعية البيانات الحضرية وآليات التمويل العام غير المرنة، وضعف القدرة على المستوى

المحلي. ولوحظ كذلك أن تشجيع الشمولية يمثل تحدياً أكبر في المدن الكبيرة منه في المدن الصغيرة.

٢ - ضمان الحيازة

٣٧ - ساد اتفاق عام على أن الحملة العالمية لضمان الحيازة من شأنها أن تساعد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على إنشاء علاقة عمل جديدة مع منظمات فقراء الحضر وتعترف بكون السكان الذين يعيشون في فقر شركاء استراتيجيون في التنمية. وقال بعض المتحدثين إن من المهم زيادة سلطات اتخاذ القرارات على مستوى الأحياء والمجالس المحلية والوحدات الإدارية التي هي دون مستوى البلدية. وقالوا إن المجالس المحلية تمكن الفقراء المنظمين من إظهار قدراتهم ومن مساءلة الحكومات المحلية.

٣٨ - وأعاد المتحدثون التأكيد على أن الحملة العالمية أداة فعالة لكي تقوم الأمم المتحدة بتعزيز دور المرأة الاستراتيجي في التنمية ولا سيما في رفع مستوى الأحياء الفقيرة المتخلفة والمستوطنات غير النظامية. وذكر بعض المتحدثين أن الممارسات الثقافية والأحوال الاجتماعية تعوق المرأة غالباً عن ممارسة حقوقها في امتلاك الأرض وإدارتها وشرائها وإرثها - حتى عندما تكون هذه الحقوق موجودة في تشريعاتها الوطنية.

٣٩ - وساد اتفاق عام على أن الحملة العالمية لضمان الحيازة يجب أن تشجع على ضمان الحيازة بدلاً من تشجيع شكل حيازة محدد. وقد اتُفق على أنه حيث أن معظم سكان الأحياء الفقيرة هم من المستأجرين فإن سرعة تسوية الأوضاع وإعطاء سندات ملكية خاصة في المستوطنات غير النظامية من شأنه أن يؤدي إلى نزوح الفقراء. فقد أشار بعض المتحدثين إلى ضرورة الحفاظ على أراضي ''الأسرة'' وعلى الأشكال الأخرى للملكية الجماعية بدلاً من تبديلها بنظم حيازة تقوم على الملكية الحرة للفرد. وشدد آخرون على ضرورة الاعتراف بأن مختلف أشكال الحيازة تتعايش جنباً إلى جنب في المستوطنات غير النظامية.

٤٠ - وساد اتفاق أيضاً على أن الحملة العالمية ينبغي أن تضمن أن تتبع المشروعات عالية المستوى مبادرات تشغيلية في شكل أنشطة بناء القدرات والنهوض بأوضاع الأحياء الفقيرة. وفي تلخيصه للحوار، ذكر الرئيس أن تنفيذ الحملة العالمية يستدعي ثلاثة شروط: إظهار الإرادة السياسية، ووجود المنظمات الملتزمة بمصالح الفقراء، ووجود الشراكات الحقيقية بين تلك المنظمات والحكومة على جميع المستويات. وشدد أيضاً على أن الحملة العالمية ينبغي تنفيذها طبقاً لأولويات الجهات الفاعلة المحلية في مختلف البلدان وأن هذا النهج هو النهج السليم والواقعي والمؤدي إلى تحقيق النتائج الفعالة.

المرفق الرابع

موجز الكلمات الافتتاحية

ألف – كلمة السيد جرمان غارسيا دوران، رئيس لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السابعة عشرة

١ – قال السيد غارسيا دوران إن له الشرف، بوصفه رئيس اللجنة الذي انتهت ولايته، أن يتكلم في الجلسة الافتتاحية في الدورة الثامنة عشرة. وقال إن فترة السنتين التي انتهت لتوها قد شهدت بدء خطة لإنعاش مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تمكنه من إعطاء صورة إيجابية تحظى بعد يوم بمزيد من ثقة المجتمع الدولي وتأييده. وكان مهندسا هذه العملية هما السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي للموئل بالوكالة حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠، والمديرة التنفيذية التي عُينت مؤخراً، السيدة أنا كاجومولو تيبايوكا. ونبعت الفكرة في رأس السيد توبفر وبدأ هو سير العمل فألَّفَ فريقاً رفيع المستوى متعدد التخصصات وكلفه بمهمة إعادة إنعاش المركز، بينما قامت المديرة التنفيذية الجديدة، التي لديها من التدريب والخبرة ما هو غني عن البيان، بتنفيذ العمل الذي كان قد بدأ بالفعل، لتوطده الحكومات بتأييدها القوي في هذه الدورة الثامنة عشرة للجنة.

٢ – وتتضمن المجموعة الكبيرة من الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها هذه، تقريراً أعده مكتب اللجنة، بناء على الطلب الوارد في القرار ٧/١٧ بشأن متابعة التقدم المحرز في عملية الإنعاش. وتطرق المكتب، في ذلك التقرير إلى ذكر قلقه من قلة الموارد، وبخاصة الأموال غير مخصصة الغرض، والحاجة إلى مزيد من موظفي الفئة الفنية في مجالي الشؤون الإدارية والإدارة المالية. ومن بين الأمور الأخرى التي أثارها التقرير التآزر بين المركز والمنظمات الأخرى، واقتراح إضفاء طابع رسمي على لجنة الممثلين الدائمين، وتيسير الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل. واختتم بيانه بالإعراب عن شكره وامتنانه لمكتب اللجنة المنتهية ولايته وللجنة الممثلين الدائمين على دعمهما ومساعدتهما له باستمرار وللسيد توبفر والسيدة تيبايوكا وأمانتيهما الذين سهلوا عمله إلى حد كبير.

باء – ملاحظات افتتاحية أدلت بها السيدة أنا كاجومولو تيبايوكا، المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٣ – أعربت المديرة التنفيذية في كلمتها الافتتاحية، بعد ترحيبها بالمندوبين، عن شكرها الخاص للرئيس دانيال ت. أراب موي، رئيس جمهورية كينيا، على تأييد حكومته المستمر

لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في نيروبي. ورحبت أيضاً بالسيد خوان كلوس، رئيس بلدية برشلونة ورئيس اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية، التي أنشئت في البندقية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بناء على طلب اللجنة في دورتها السابعة عشرة. وشكرت السيد كلاوس توبفر والسيد جرمان غارسيا دوران، اللذين صححا، بحكم كون الأول مديراً تنفيذياً بالوكالة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والثاني رئيساً للجنة، كثيراً من المشاكل التي أحاقت بالمركز في الماضي وشرعا بنجاح في عملية إنعاشه.

٤ - وذكرت أن عملية إنعاش مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ستكون عملية مستمرة تتطلب تعديلات متواصلة. وقد اعترفت بذلك الجمعية العامة في قرارها ١٩٥/٥٥ الذي طلبت فيه من الأمين العام أن يضمن توفير أموال كافية لتعزيز المركز. وقالت إن الوقت مناسب لإعادة بناء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتعزيزه، حيث أن النمو السكاني والتحضر كليهما يسيران بخطىً سريعة، إذ تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية في العالم فبلغ ٣ بلايين نسمة في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠١. وأدت الزيادة السريعة إلى إضعاف قدرة المدن على التصدي للمشكلة - فأكثر من بليون نسمة من سكان المدن يفتقرون إلى المأوى الملائم والخدمات الأساسية - وسببت مشاكل بيئية خطيرة، وأبرزت بذلك، الترابط بين إدارة المناطق الحضرية وإدارة البيئة.

٥ - ومضت إلى القول إنه في ضوء التحديات التي تواجه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لا بد من أن تعطى الأولوية لتنمية المستوطنات البشرية. وقد تعهد زعماء العالم أثناء قمة الألفية، اعترافاً منهم بهذا الواقع، بتحسين معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ وكانوا قد اعتمدوا جدول أعمال الموئل ''كخطة عملية تفصيلية لعالم آخذ في التحضُّر''. وكانت اللجنة أيضاً قد اعتمدت في دورتها السابعة عشرة رؤية جديدة وأضافت بُعداً معيارياً لأنشطة المركز التشغيلية بأن أقرت حملتين أوجَدتا مدخلين واضحين لمن يريدون معالجة التحديات التي تمثلها تنمية المستوطنات البشرية: الحملة العالمية لضمان الحيازة والحملة العالمية للإدارة السليمة. وتسعى الحملتان - اللتان بدأت أولاهما بنجاح في العام الماضي في مومباي وكوسوفو وباريس وديربن، وستبدأ الثانية في الأشهر التالية لهذه الدورة في الهند ونيجيريا - إلى البناء على أساس خطة للتنمية تستند إلى الحقوق ويجعل الناس محور عملية التنمية وترى في حقوق الإنسان وحريته أساس التنمية المستدامة. وكما تُمثل هاتان الحملتان، يقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتعزيز ''روح الانتماء الحضري والمشاركة في العمل والمعاملة بالمثل... وثقافة تضامن وشمولية في جميع المستوطنات البشرية''.

٦ - وأضافت تقول إن الحملتين العالميتين تمثلان أيضاً نهجاً تعاونياً جديداً في مركز المستوطنات البشرية (الموئل) يتم في السعي إلى تحقيقه التشجيع على التعاون مع وكالات أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها والابتعاد عن التنافس السلبي المدمر. وكانت مبادرة رابطة المدن، التي نفذت بالاشتراك مع البنك الدولي مثالاً على ذلك النهج وكذلك كان مكتب الإرتباط المشترك بين الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المقام لدى اللجنة الأوروبية في بروكسل، وبرنامج إدارة المياه للمدن الأفريقية المشترك بين الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرامج أخرى مثل برنامج إدارة الكوارث في العراق، ولجنة المطالب المتعلقة بالإسكان والممتلكات، ومديرية الإسكان والممتلكات في كوسوفو.

٧ - وذكرت أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يقوم، بالإضافة إلى أنشطته الأخرى، بدور أمانة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل. والغرض من عملية الاستعراض والتقييم هو إقامة مبادرات ملموسة لزيادة تنفيذ جدول أعمال الموئل. وسيتم الاتفاق على هذه المبادرات في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، ولكن هذا الاجتماع على جانب عظيم من الأهمية مع ذلك لإرساله إشارةً عن أهمية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وضرورة إثبات مصداقيته باعتباره جهة التنسيق لجدول أعمال الموئل في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٨ - وقالت في ختام كلمتها إن مركز المستوطنات البشرية (الموئل) يحتاج إلى ترسيخ زعامته في توفير المعلومات عن التحضُّر، وفي الوقت نفسه زيادة أنشطته المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تقديم المشورة في مجال السياسة العامة بشأن النظم القانونية لتعزيز حقوق الإسكان والمدن الشمولية وتحليل المشاكل الحضرية والأسباب الاقتصادية الكامنة تحتها، والتدريب والوسائل الأخرى لبناء القدرات. وأضافت أنه يمكن القيام بأي من هذه الأشياء دون زيادة في عدد الموظفين وفي الموارد. فالمركز (الموئل) بحاجة إلى تمويل مضمون، وطلبت من المندوبين أن يفوا بأحكام قرارات الجمعية العامة التي تطلب زيادة تعزيز المركز (الموئل) وأن يستمعوا إلى أصوات الأطفال الذين أبلغوا المندوبين في وقت سابق من هذه الدورة، بآمالهم ومخاوفهم على حياتهم في مدن كينيا.

جيم - بيان السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٩ - قال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كلمته الافتتاحية إن المركز والبرنامج مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم منذ ٢٥ سنة لا لأنهما يشتركان في نفس المبنى فحسب، وإنما أيضاً لأنهما المؤسستان الوحيدتان من مؤسسات الأمم المتحدة اللتان يوجد مقرهما في

العالم الثالث. وكما أن تنفيذ ولايتي المؤسستين مترابط ترابطاً وثيقاً كما أكد قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢. ذلك أنه لا يمكن أن تكون هناك استدامة بيئية عالمية دون استدامة المستوطنات البشرية، ودون التغلب على مشاكل المدن المقسمة، ودون ضمان الحيازة، ودون إدارة حضرية سليمة، ودون مأوى للجميع. وقال إنه سيظل ملتزماً التزاماً تاما بتطور المركز تطوراً مزدهراً وديناميا. وأكد بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالأصالة عن نفسه التأييد التام لكل المساعي التي تبذلها المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

١٠ - وأضاف قائلاً إن اللجنة تجتمع في زمن لم يسبق له مثيل للوعي الدولي فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر وتحسين البيئة والمستوطنات البشرية. وهو أيضاً وقت أخذت فيه البيئة والمستوطنات البشرية مكانهما الصحيح في وسط مسرح التنمية في الأعمال التحضيرية لاستعراض الخمس سنوات لقمة المدن التي عقدت في اسطنبول في عام ١٩٩٦، واستعراض العشر سنوات لقمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ الذي أطلق عليه اسم القمة العالمية للتنمية المستدامة والمقرر أن يعقد في جوهانسبرج في عام ٢٠٠٢.

١١ - ومضى يقول إن برنامج البيئة والموئل يتعاونان في مواجهة حالات الطوارئ على إيجاد حلول للمشاكل المتصلة بالمياه، وبمياه الصرف الصحي، وبالتخطيط للتخلص من النفايات، وبالتلوث وبالمدن. ولذلك يسرّه أن يلاحظ أن المشاريع المشتركة، مثل ''إدارة المياه للمدن الأفريقية''، والمنتدى البيئي الحضري، وبرنامج المدن المستدامة، ورابطة المدن، ما زالت مستمرة ويمكن تطويرها زيادة على ما هي عليه.

١٢ - ولفت الانتباه إلى العلاقات المترابطة التالية بين المستوطنات البشرية والبيئة: تسارع عملية التصحر ترتبط بظهور المزيد من اللاجئين البيئيين، وزيادة الضغط على المناطق الحضرية ونموها المتفجر؛ وإن تغير المناخ يشكل تهديداً مباشراً للمستوطنات البشرية، حيث إن ٤٠ في المائة من المدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها على ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة توجد على السواحل؛ وإن زيادة تفشي مرض الملاريا تشكل تهديداً مباشراً لصحة البشر وهي أيضاً مرتبطة بتغير المناخ؛ وإن تلوث الهواء، وبخاصة ما يتصل منه بزيادة الحركة في المستوطنات الكبيرة يتجاوز المعايير الصحية في كثير من المدن الكبرى؛ وإن ثمة خطراً صحياً عاماً ناتجاً عن إمدادات المياه الملوثة وعن كل أنواع نقل الأمراض التي تسببها مياه الصرف الصحي وغير المعالجة معالجة كافية. وقال إن كل هذه التحديات تقع في مجالات المسؤولية المشتركة بين المركز وبرنامج البيئة، ومن السهل التوسع في هذه القائمة. وسيكون القاسم المشترك بين المركز وبرنامج البيئة هو المساهمة الملموسة التي تساهم بها المؤسستان في تحقيق الهدف

الرئيسي لإعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في نيويورك في عام ٢٠٠٠ ''تخفيف حدة الفقر بواقع ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥''.

١٣ - وأكد للجنة في ختام كلمته أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيظل يتعاون مع المركز تعاوناً فنياً وتقنياً لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد مدن مستدامة وعالم متضافر مستدام، مما يجعل رؤية القمة العالمية في ريو دي جانيرو وقمة المدن في اسطنبول وهي: التغلب على مشكلة الفقر في عالم يسوده التقدم الاقتصادي، مع إنصاف اجتماعي وهوية ثقافية، وتحوُّط بيئي، حقيقة واقعة.

دال - كلمة فخامة الرئيس دانيال توروريتيش أراب موي، رئيس جمهورية كينيا

١٤ - رحب الرئيس موي بالمشاركين وهنأ السيدة أنا تيبايوكا على تعيينها مديرة تنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وقال إنها تتولى إدارة المركز في وقت ازدادت فيه مشاكل المأوى والتحضر المستدام نطاقاً وتعقيداً بسبب التحضر السريع ولا سيما في البلدان النامية. لذا سيظل التنفيذ الناجح لجدول أعمال الموئل ذا أهمية بالغة في القرن الحادي والعشرين.

١٥ - ولاحظ أن قرابة خمس سنوات قد مرت منذ عقد مؤتمر الموئل الثاني واعتماد إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل، وقال إن صحة البشر ونوعية الحياة يجب أن تكونا، كما اتفق عليه في اسطنبول، مركزاً لأي جهد ذي معنى لتنمية مستوطنات بشرية مستدامة. وأكد للمشاركين التزام كينيا وتأييدها لعملية استعراض الخمس سنوات والدورة الاستثنائية نفسها.

١٦ - وأضاف يقول إن عمل الدورة الراهنة للجنة والدورة القادمة للجنة التحضيرية سيكون ذا أهمية بالغة لنجاح الدورة الاستثنائية. وأضاف أنه كان ثمة نقص واضح في التقدم ذي المعنى نحو مواجهة التحديات وضمان المأوى الملائم للجميع وأن معظم القضايا المدرجة في جدول الأعمال ما زالت إلى حد كبير دون حل. وعلى الصعيد العالمي، تميزت السنوات الخمس الماضية بتفشي الفقر وتكرار المنازعات المسلحة والكوارث بما في ذلك الجفاف والفيضانات والهزات الأرضية. وقد أضافت آثار تغير الاتجاهات الاقتصادية العالمية إلى الخسائر الحاصلة. وكانت الآثار الضارة لهذه العوامل السلبية أكثر وضوحاً في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا حيث القدرة على المقاومة ما زالت أضعف منها في بلدان أخرى. ولذلك سوف تحتاج الدورة الاستثنائية إلى التقدم بمبادرات ملموسة لتعزيز التدابير العالمية الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المعقودة في جدول أعمال الموئل وضمان تحقيق أهدافه. وأضاف أن البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية تحتاج إلى دعمٍ خاص في جهودها الرامية إلى معالجة

الفقر المتفشي، وضمان التأهب للكوارث، واستحداث آليات لحل المنازعات في موعد مبكر، وتحسين أحوال معيشة مواطنيها، وبخاصة الذين يعيشون منهم في الأحياء الفقيرة المتخلفة من المناطق الحضرية.

١٧ - وتابع قائلاً إنه بالسعي إلى تحقيق هدف ''مدن بلا أحياء فقيرة'' يمكن تغيير أحوال معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة يعيشون في أحياء فقيرة تغيراً أساسياً لا رجعة فيه بحلول عام ٢٠٢٠. وأهم من ذلك، أكد المجتمع الدولي، بذلك التعهد، إمكانية تأثير المستوطنات الحضرية على التنمية في القرن الحادي والعشرين، وكذلك الحاجة إلى تحسين أحوال معيشة الناس. وتمشياً مع هذا الهدف، قال إنه يسره أن يعلن أن حكومته ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يقومان بوضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية لمشروع رفع مستوى الأحياء الفقيرة المتخلفة في نيروبي، مستفيدين من الدروس المستخلصة على الصعيد العالمي في هذا الصدد. وأعرب عن أمله في أن يمهد هذا المشروع الطريق أمام مشاريع مماثلة في مدن كينية أخرى، وأن يؤدي إلى حل دائم لمشكلة الأحياء الفقيرة المتخلفة في البلاد.

١٨ - وقال إن المركز يحتاج، علاوة على إعادة الإنعاش والإصلاح، إلى تمويل كاف ومنتظم، لكي يتمكن من النهوض بأعباء ولايته. وإن مسألة المستوطنات البشرية على درجة من الأهمية لا تسمح بتركها في أيدي المُحسنين الدوليين فقط. وأعرب عن أمله في أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير صارمة لضمان توفير تمويل ثابت لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتقليل اعتماده على التبرعات. ومن شأن هذا أن يمكن المديرة التنفيذية من أن تركز أكثر على إدارة المركز وعلى تنفيذ البرامج.

١٩ - وذكر أن الطبيعة المترابطة لكثير من القضايا قد تجلت في العرض الذي قدمه الأطفال. وقال إن مستقبل العالم يكمن في ثروة أفريقيا وحث المشاركين على مساعدة أفريقيا على التغلب على مشاكلها. وأشار إلى أن مدينة نيروبي آخذة في النمو وأن الأرض أصبحت شحيحة. ومن الضروري معالجة مشكلة التحضر الضخمة. فالأحياء الفقيرة المتخلفة بحاجة إلى الماء، والحصول على الماء يحتاج إلى المال. وأعلن أن الماء سوف يكون سبب الحرب العالمية الثالثة، وعليه معالجة هذه المشكلة الآن. ولا يمكن توفير الحماية للماء بالقطاعي، ولكن زعماء البلدان المتقدمة النمو لا يريدون أن ينصتوا. يريدون أن يقولوا لأفريقيا ما يجب عليها أن تفعله. وحري بالأموال التي تُنفق على حلقاتهم الدراسية أن تُنفق على تحسين أحوال الأحياء الفقيرة المتخلفة.

٢٠ - ثم قال إن جميع المشاركين يعلمون بلا شك أن الأمم المتحدة خفضت مستوى نيروبي كمركز عمل مؤخراً بحجة الأمن والمشاكل المتصلة بالهياكل الأساسية والطاقة. وإنه يود أن يؤكد للجميع أن حكومته تبذل كل ما في وسعها لحل هذه المشاكل. ذلك إن تصليح الطرقات وأعمال الصيانة جارية في المدينة وفي أماكن أخرى من البلد. وكذلك تحسنت حالة الطاقة تحسناً كبيراً عقب الأمطار التي هطلت مؤخراً. وإن حالة الأمن ساءت بسبب الفقر والبطالة التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية. وربما كان أمن نيروبي النسبي في الماضي قد سلط الأضواء عليها، حين كانت الجريمة مشكلة في المدن في كل أنحاء العالم، وبخاصة البلدان النامية. ومن الجدير بنا أن نلاحظ أن الصحفيين الذين ينقلون أنباء كل المشاكل في البلدان المجاورة يختارون هم أنفسهم أن يقيموا في نيروبي. غير أن حكومة كينيا ملتزمة بمعالجة هذه الحالة بأن تعالج الأسباب الاجتماعية لانعدام الأمن، وكذلك بتعزيز تدابير مكافحة الجريمة. والواقع هو أن مستويات الجريمة في نيروبي وسائر أنحاء البلاد قد اتجهت نحو الانخفاض في الأشهر القليلة الماضية. ولذلك، فهو يحث جميع المشاركين على الشعور بالأمن وتمنى لهم إقامة سعيدة في كينيا.

هاء - كلمة السيد سيد علي كترانجي، رئيس اللجنة في دورتها الثامنة عشرة

٢١ - أعرب رئيس اللجنة في الكلمة التي ألقاها بعد انتخابه عن تقديره للشرف الذي منح له ولبلده وأكد للجنة وللمديرة التنفيذية أنه سوف يبذل قصارى جهده للنهوض بالواجبات والمسؤوليات الهامة جداً التي أُنيطت به. وأضاف أنه يتطلع قدماً إلى التعاون مع كل أعضاء اللجنة ومع الأمانة ليتمكن هو وكل المشاركين من تحقيق النجاح لهذه الدورة. وأعرب كذلك عن تقدير جميع أعضاء اللجنة للسيد جرمان غارسيا دوران على نجاحه في قيادة اللجنة وتصريف أعمالها إبان دورتها السابعة عشرة في أيار/مايو ١٩٩٩ والعمل الذي قام به مكتب اللجنة بزعامته القديرة في فترة ما بين الدورتين.

٢٢ - وقال إنه يعي جيداً أهمية القضايا المطروحة أمام هذه الدورة، وبخاصة عندما توضع في سياق إنعاش وتعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). فالمركز يقف على مفترق طرق، خاصةً فيما يتعلق بمستقبله، وبالتالي، بقدرته على تقديم الخدمات المتوقعة منه. وبسبب المشاكل التي مر بها المركز منذ مؤتمر اسطنبول التاريخي فُقِدَ شيء من الزخم في تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ولذلك ثمة حاجة ماسة إلى قيام اللجنة بالتداول في الأمر لكي تعلن بما لا يدع مجالاً للشك ما الذي يجب أن يحدث لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومن ثم، لتنفيذ جدول أعمال الموئل، لأن لتلك التوصيات أهمية بالغة بالنسبة لإنعاش جدول أعمال الموئل والإسراع في

تنفيذه. وقد أبرزت الرؤية الاستراتيجية التي اعُتمدت في الدورة السابعة عشرة ثلاثة جوانب هامة جداً ينبغي أن تنظر فيها اللجنة في هذه الدورة. وهذه هي اعتماد استراتيجية تنفيذ جديدة بالدعوة إلى سد حاجات الفقراء، من خلال الحملتين العالميتين لضمان الحيازة والإدارة الحضرية؛ وزيادة تركيز أعمال المركز؛ وتعزيز القدرة المعيارية والصلات بين العمل المعياري والأنشطة التنفيذية.

٢٣ - واختتم كلمته بمناشدة جميع المشاركين أن يساعدوه في ضمان أن تكون نتائج هذه الدورة بمثل ما يتمناه المشاركون فيها، وكما تريدها الحكومات أن تكون، وما تريده كل منطقة إقليمية أن تكون، وأهم من ذلك كله، بمثل ما يريده الفقراء والمحرومون الذين لا مأوى لهم، وهم أغلبية سكان العالم، أن تكون عليه.

المرفق الخامس

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثامنة عشرة

١ - من دواعي سروري البالغ أن أبعث بتحياتي إلى جميع المجتمعين في نيروبي لحضور الدورة الثامنة عشرة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٢ - وكما تعلمون جميعكم جيداً، أن أكثر من بليون نسمة من إخواننا وأخواتنا في جميع أنحاء العالم لا ينعمون بالمأوى الملائم. وقد ركز إعلان الألفية الذي أُعتمد في مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر الماضي، اهتماماً طيباً على الخوف واليأس والأوضاع المعيشية المُزرية التي يتسم بها الكثير جداً من المستوطنات البشرية في العالم. والكثير من الأهداف التنموية التي قطع قادة العالم عهداً على أنفسهم بتحقيقها في الإعلان إنما تقوم على عمل مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت في العقد الماضي، وينسحب ذلك على جدول أعمال الموئل المعتمد في الموئل الثاني في اسطنبول. وكان من بين الالتزامات واسعة النطاق التي قطعها قادة العالم على أنفسهم، والتي تساهم جميعها في تحقيق التقدم في مجال المستوطنات البشرية، ذلك التعهد المحدد الذي أتخذ بتحسين حياة ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة على الأقل، بحلول عام ٢٠٢٠.

٣ - ولجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفهما راعَيَيْن لجدول أعمال الموئل، يناط بهما دورٌ قيادي لمساعدة المجتمع الدولي في مجابهة هذه التحديات. ويمكن للجنة أيضاً أن تفعل الكثير لتأمين نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه في نيويورك لاستعراض التقدم المُحرز منذ الموئل الثاني. وسيتعين عليكم العمل مع مجموعة واسعة من الشركاء - بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص وممثلي تنظيمات المجتمع المدني الأخرى. وسيتعين عليكم التركيز على مجموعة واسعة من القضايا - لا تقتصر على توفير الخدمات والموارد وإنما المسائل البيئية أيضاً وأداء الأسواق والنظم المالية والإدارة العامة.

٤ - وفي عالمٍ يعيش نصف البشر فيه في المدن الكبيرة والمدن الصغيرة، يصبح تغلغل الفقر إلى الحضر واحداً من أكبر التحديات العالمية في الألفية الجديدة. فالأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية هي منابع لطاقات إدارة الأعمال والمشروعات يمكن، بل يجب، تعبئتها. وعلينا، مجتمعين، أن نقدم لسكان مدننا والمستوطنات البشرية الأخرى فرصة الأمن والازدهار والمستقبل المفعم بالأمل. وأتمنى لكم كل النجاح في مداولاتكم.

المرفق السادس

مساهمة الكمنولث في الاستعراض والتقييم الشاملَيْن لتنفيذ جدول أعمال الموئل

١ - في عام ١٩٩٨ دشن الكمنولث مبادرة مستقلة لمواجهة التحديات التي يمثلها جدول أعمال الموئل في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ٥٤ بلداً. كما أن الآلية التي أنشأتها تلك المبادرة لهذا الغرض بتوافق الآراء هي المجموعة الاستشارية للمستوطنات البشرية التابعة للكمنولث.

٢ - تمخضت المشاورات الحكومية الدولية عن قيام المجموعة باعتماد هدف جديد للكمنولث تستهدف به برامجه وأنشطته. وهذا الهدف يحتاج إلى تحقيق تقدم ملموس نحو توفير المأوى الملائم للجميع مع ضمان الحيازة والحصول على الخدمات الأساسية في كل مجتمع محلي بحلول عام ٢٠١٥.

٣ - وتحقيقاً لهذا الهدف، أصدرت الجماعة منشور بعنوان ''مساهمة الكمنولث في اسطنبول + ٥''، وقد اشتمل على عدد من الأولويات المهمة للتدابير الرامية إلى توجيه نشاط تطوير المأوى في جميع أنحاء الكمنولث في المستقبل المنظور.

٤ - ونيابة عن الدول الأعضاء في الكمنولث البالغ عددها ٥٤ دولة قدم ممثل زامبيا هذه المساهمة في الدورة الثامنة عشرة للجنة المستوطنات البشرية وطلب إدخال هذا الموجز في تقرير اللجنة المقدم إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل ثم بعد ذلك إلى الدورة الاستثنائية ذاتها كمساهمة مستقلة من الكمنولث في الجهود العالمية التي تبذلها اللجنة لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

180501 270401 01-33054 (A)
0133054